

التدين الشعبي لفقراء الحضر في مصر

آليات المصالحة والقبول والرضا والتعايل

دكتور
عبدالله شلبي

طبعة أولى

٢٠٠٨



عنوان الكتاب: التدين الشعبي لفقرء الحضر
اسم المؤلف : د. عبد الله شلبي
النشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية
والمعلومات

قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
ت ، ف : ٥٠٧٥٩١٧

e.mail : mahrosa@hotmail.com

المدير العام : فريد زهران
الغلاف والإشراف الفني للفنان : مجاهد العزب
المراجع اللغوي : محمد عامر فاضل
رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٢٥٩٢٤
الترقيم الدولي : 977-313-210-2

جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة

إهداء

الى أهلنا الفقراء الغلابة فى مصر
المحروسة ...
وإلى فقيد الوطن والحركة الوطنية
المصرية :

الدكتور أحمد عبدالله رزة

ابن أهالى ، حى عين الصيرة الفقراء
الغلابة ... ، والذى جسد أحلامهم فى
إمكانية الانعتاق التاريخى من أسر
التخلف و قبضة الفقر ... ، والذى كان
حضوره ، كما كان رحيله ، مثالا
للاحتجاج النبيل والتمرد الجسور من أجل
وطن حر يمتلك إرادته ، ويحترم حقوق
الإنسان ، ويحقق الكفاية والعدل لكل
المصريين ...

دكتور / عبدالله شلبي
المقطم سبتمبر ٢٠٠٦

قُسمت أرض مصر إلى أربع وعشرين حصة ،
أربع منها للسلطان ، وعشر للأمرء وعشر
للجند ، وعندما تساءل أحدهم أين نصيب
الشعب ؟ قيل له للشعب الحصة الخامسة
والعشرون ومكانها مملكة السماء

حسين فوزي:
سندباد مصري

يا غلبان بلدنا يا فلاح يا صانع ...
يا شحم السواقى يا فحم المصانع ...
يا منتج يا مبهر يا آخر حلوة ...
شوف أنت شغلك بهمة وحماسة ...
ومالكش دعوة بشغل السياسة ...
ورزقى ورزقك ورزق الكلاب ...
ده موضوع مؤجل ليوم الحساب ...

الفاجومى يعيش
أهل بلدى

ياأبانا . . . ياأبا أيتامه ملّوا الصلاة . .
لن نصلى لك كي تمطر قمحا . .
لن نداوى بالحجابات وبالرقية جرحا . . .
نحن خلقنا من أمائنا التي تكبر ربا . . .
شق لنا في مأساتنا دربا .

**"سميح القاسم ،
الشاعر الفلسطيني الكبير**

المحتويات

١٣	المقدمة
٢٩	الفصل الأول: التدين الشعبي : ماهيته ولامحه ومحتواه
٤٧	الفصل الثاني : فقراء الحضر : محددات وجودهم الفردى والاجتماعى
٦٣	الفصل الثالث : الفقر والطبقية فى خطاب التدين الشعبى لفقراء الحضر
٦٥	أ- تشخيص الواقع المعاش
٧٣	ب- آليات المصالحة والقبول والرضا والتحايل
٨٣	الفصل الرابع : السلطة السياسية فى خطاب التدين الشعبى لفقراء الحضر : الأمان والمصلحة فى سياق برامجتى
٩٩	الفصل الخامس : التدين الشعبى لفقراء الحضر : استخلاصات نظرية
١٠٧	الفصل السادس : الإشارات والمصادر

المقدمة

تكشف النظرة التاريخية البنائية لحقل الأديان فى المجتمع المصرى عن عمق التدين المصرى ، وعن رسوخ الجذور الدينية فى البنيات النفسية والإدراكية الفردية والجماعية للمصريين فى عمومهم وأيا كانت دياناتهم وأنتمائاتهم المذهبية . وعلى الرغم من كون الدين يملأ أفاق الفضاء الاجتماعى المصرى بكليته وشموله وموجود فى كل شقوق ومآرب الحياة اليومية للمصريين جميعهم ويتبدى حضوره جلياً واضحاً فى بنية ثقافتهم و فى نشاطاتهم ويوجه ويراقب تأملاتهم وأفعالهم كافة ويشكل نظرتهم لأنفسهم وللآخرين ورؤيتهم لعلاقتهم بذواتهم وبالأخر ورؤيتهم للعالم وينعكس على مجمل إنتاجهم السياسى والاجتماعى والثقافى – إلا أنه وبرغم هذا الحضور الطاغى يظل أقل الموضوعات التى يقر بها البحث السوسولوجى الرصين والعميق خاصة داخل المؤسسات الأكاديمية والبحثية المصرية ، إلى الحد الذى قد يدفع إلى القول بأن الظاهرة الدينية فى مصر بكل تجسيداتنا المؤسسية والحركية وتفاعلاتها وكل قضاياها تكاد تكون شبه غائبة عن الدراسة والبحث العلمى وآية هذا الغياب والعزوف عن تناول ومعالجة الظاهرة الدينية بكل مستويات وأشكال وجودها هى قلة إن لم تكن ندرة المنتج البحثى السوسولوجى فى هذا المجال^(١).

وفى تقديري أن هذا الغياب والعزوف مردود إلى عدة أسباب ، يأتي فى مقدمتها كون المجتمع المصرى شأن غيره من المجتمعات العربية الأخرى ما يزال يحيط الكثير من قضاياها الجوهرية والمصرية بسياج من الممنوعات والمحرمات ، خاصة تلك المرتبطة بالدين والسياسة والجنس ، بل إن المصريين يصيرون أشد حساسية تجاه الدين نظراً لكونه يمثل لديهم بؤرة كل القيم الحاكمة والضابطة والموجهة حتى فى سياقات السياسة والجنس بل والحياة العامة بكليتها وشمولها كما ذكرت قبلاً وثمة سبب آخر يرتبط بالعلم الاجتماعى المصرى ذاته وهو أن هذا العلم ظل ولسنوات طوال راضياً أو مكرهاً قانعاً بهذه الوضعية ومؤثراً سلامة العزوف والابتعاد على تكلفة الجراءة والجسارة والإقدام وتبعات الالتزام الوطنى والاجتماعى ، وأن كانت السوسولوجيا المصرية لم تعدم عبر تاريخها الحديث والمعاصر من محاولات التمرد والفاكك التى سعت بجسارة إلى تجاوز هذه الوضعية لتوسع نطاقات العلم الاجتماعى وتؤكد حيويته والتزامه وارتباطه بالمجتمع المصرى وبحث قضاياها وهمومه على تنوعها وتباينها .

ويلاحظ المتابع للمنتج البحثى الاجتماعى المصرى فى مجال سوسولوجيا الدين وعلى امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين المنصرم ومطلع الألفية الميلادية الثالثة ، أن هذا المنتج وبرغم محدوديته قد تركز حول بحث ظواهر الإحياء الأصولى الإسلامى فى

عمومياتها وتنوعها وبحث أسبابها ومصادرها ودينامياتها ،
وجماعاتها خاصة الجانب النشط من هذه الظاهرة وأغنى
الإسلام السياسى وما ارتبط به من وقائع ، عنف ولقد مثل
هذا الاقتراب والتناول نوعاً من الاختزال والتجاهل أحياناً
لظاهرة كلية تتسم بالتنوع والثراء والتعقيد البالغ . واستقرأ
المنتج البحثى فى مجال سوسولوجيا الدين شاهد على هذا
الاختزال والتجاهل .

فعلى الرغم من وجود كم من البحوث المهمة
والجادة حول التدين المعارض وما يحويه من حركات
وجماعات سياسية إسلامية ، فثمة افتقاد لبحوث شاملة
لأنماط السلوك الدينى لفئات اجتماعية محددة فى البناء
الاجتماعى المصرى من المؤمنين بالإسلام كدين وعقيدة
وشريعة ، وندرة فى بحوث الفولكلور الذى تخلق تاريخياً
حول الاعتقادات الشعبية المرتبطة بالدين وطقوسه ،
وممارساته ، هذا فضلاً عن ندرة المنتج البحثى بشأن
التدين الرسمى المؤسسى أو دين الدولة وكذلك التدين
الشعبى بكل مستويات وجوده^(٥٥)

ويكاد يكون التدين الشعبى بكل ما يحويه من
اعتقادات وإيمانات وفولكلور وطقوس تتداخل فيها
الشعبيات والممارسات التاريخية مع خبرات الحياة اليومية
مع تعاليم كبار السن وحكمة الشيوخ ومع الأمثال الشعبية
فى مزج فريد ، أقول لا تزال هذه المكونات بعيدة عن
الرصد والتأويل السوسولوجى حتى فلكلورياته بلا
أنثروبولوجية رصينة إذ وقف الكثير منها عند حدود

الرصد والجمع ، ولم تتجاوزه إلى التحليل والتدقيق والتأويل لما تم جمعه ، في هذا المستوى من مستويات الاعتقاد الدينى الشعبى والذى يعد فى تقديرى مكوناً مهماً من مكونات الظاهرة الدينية فى المجتمع المصرى . إلا أنه وعلى الرغم من ذلك ظل مجالاً شبه مجهول لم يقربه البحث السوسولوجى إلا بحذر شديد وعلى نحو محدود للغاية والى الحد الذى يدفع إلى القول بأننا بصدد ظاهرة لم تدرس بعد بشكل واف . وعلى الرغم من البحوث القليلة والمحدودة التى سعت إلى فهم الأطر التنظيمية للتدين الشعبى ، وفهم الكيفيات التى تستجيب من خلالها الذهنية الشعبية للدين⁽¹⁾ ، إلا أن التوجه الذى كانت له الغلبة هو إجماع الباحثين عن تناول هذا النمط من التدين والذى يتسم بالتنوع والثراء على صعيدى بنيته الأيديولوجية وسياقاته وأطره التنظيمية . وهذا الإجماع مردود - فى تقديرى - إلى موقف الرفض والتأفف الذى قد يصل أحياناً إلى درجة العداء للذهنية الشعبية ؛ بزعم استغراقها فى البدع والخرافة ، وإما بفعل شيوع رؤى ظالمة للتدين ، الشعبى ، تقرر استغراقه فى المحافظة والتواكلية والقدرية والأسطورية ، إلى حد اعتباره الأساس الذى تعتمد عليه السلطة السياسية فى تأكيد وإعادة إنتاج مصداقيتها ومشروعيتها . وتأسيساً على الطرح السالف يسعى البحث الراهن إلى تجاوز هذه الوضعية الراهنة إذ يهدف إلى رصد وتأويل التجليات الشعبية الدينية ، عند تقاطعها وتماسها مع الممارسات الاجتماعية

لعينة من فقراء الحضر ، فى واحدة من المدن المصرية . ولقد اختار الباحث مجالاً واحداً بعينه داخل هذه الظاهرة التى تتسم كما ذكرت قبلاً بالتنوع والثراء ، وهذا المجال هو معالم وأبعاد ومحتوى الذهنية ، والممارسة الاجتماعية والشعبية لفقراء الحضر عند تقاطعها وتماسها مع دينهم .

وبتحديد أكثر يعنى البحث برصد وتأويل رؤية الفقراء لواقعهم الاجتماعى ، وما ينطوى عليه من فقر وطبقية وتمايز اقتصادى واجتماعى ورؤيتهم للسلطة السياسية والدولة والحكم ، وفهمهم الخاص لهذه السلطة وممارستهم إزاءهما ، وفى تقاطع هذه الرؤى والفهم والممارسات مع تدينهم الشعبى ، والكيفيات التى يتم من خلالها تفعيل هذا التدين على صعيدي الوعى والممارسة فى الحياة اليومية لهم ، كآليات تدفعهم لقبول هذا الواقع والرضا به ، والى بناء الأنساق المعيارية التى تحقق هذا القبول وتصلحهم معه ، ومن ثم تكريسه وإعادة إنتاجه ، وكيف تدفعهم هذه الرؤى وهذا الفهم وهذه الأنساق المعيارية ، فى ظل تعاضم القهر والاستبداد السياسى ، إلى التحايل والخداع إثارةً للسلامة ودرءاً لتبعات التمرد أو الثورة من أجل تغيير واقع حياتهم إنها محاولة لاستكشاف جانب مهم من قصة الوطن بكل تفاصيله وكل همومه ، نقرأ من خلاله الحياة اليومية للفقراء من أهل مصر ، وآمالهم المتكسرة وأحلامهم الموعودة ، كما أنه فى الوقت ذاته محاولة للكشف عن مواضع الخلل فى البنية الاجتماعية للوطن ، ومنابع الألم الموزع على الفقراء

والمهمشين من أهل مصر ، والذين لا يذكرهم احد ويسقطهم التاريخ الرسمي المدون من ذاكرته ، عبر لعبة دنيئة لحساب سادة مصر ، الذين أغلقت دونهم دوائر السلطة والثروة وحتى دوائر الفساد .

إن تركيز الاهتمام البحثي هنا سيكون على التدين الشعبي ، كتقليد وكمكون أساسي من مكونات الوعي والذهنية ، لدى عينة من فقراء الحضر في مصر . وعليه فالبحث لا ينصرف إلى دراسة الأداء الديني الشعبي للشعائر والعبادات والطقوس الدينية ، برغم أهمية هذا البحث ، إلا بقدر ارتباط هذا الأداء الديني الشعبي بموضوع البحث الأساسي ، كما أن البحث لن ينصرف إلى دراسة التدين كأيدولوجيا وكمشروع اجتماعي سياسي على ، نحو ما هو حادث لدى الجماعات السياسية الإسلامية ، التي سعت إلى أدلجة الإسلام ، ومن ثم فنحن نستبعد عملية أدلجة الدين هذه التي قامت بها هذه الجماعات ، وسيكون محور الاهتمام البحثي هو التدين الشعبي ، كواقعة وظاهرة تاريخية بنائية ، وكتقليد وكمكون من مكونات الوعي الاجتماعي ، وكواقع معاش لدى عينة من الأغلبية الفقيرة في حضر مصر . وبالنظر لما تقدم بشأن الأهمية الخاصة لموضوع البحث وموقف الأدبيات السابقة في مجال سوسيولوجيا الدين ، بالنظر إلى الأهداف التي يسعى البحث لبلوغها ، يحاول البحث الراهن أن يقدم إجابات عن التساؤلات التالية : .

١- ما الملامح السياسية للتصورات الشعبية حول الفقر والتفاوت الاقتصادي الاجتماعي والسلطة السياسية وعلى نحو ما تتجلى في الرؤى الدينية والأمثال الشعبية التي تشكل جانباً مهماً من الوعي الاجتماعي لفقراء الحضر في مصر ؟

٢- إلى أى حد يمكن تبين ملامح هذا النمط من التدين على صعيدى البنية الذهنية والممارسة الاجتماعية أو على مستوى العقيدة الدينية والسلوك الحياتى اليومى لفقراء الحضر خاصة فيما يتعلق بإدراكهم لظروفهم المادية الموضوعية وموقفهم منها ؟

٣- كيف يقوم هذا التدين الشعبى كآلية لقبول هذه الظروف ، والانسجام معها وتحقيق الاستقرار والأمن الذاتى والرضا بالواقع ، ومواجهة الإحساس بالضالة والتهميش ، والعجز الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ؟

٤- كيف يشكل التدين الشعبى أداة متاحة للفقراء تعينهم على التغلب على مشكلاتهم وحمياتهم من نوائب الدهر ؟

٥- على أى نحو يدرك الفقراء ظلم السلطة واستبدادها وبطشها ؟ وكيف يتم تبرير هذا الظلم والاستبداد والبطش دينياً ؟ وما آليات التحايل والخداع التى يلجأون إليها درءاً لبطش السلطة وطغيانها ؟

٦- هل ينطوى التدين الشعبى لفقراء الحضر - على مستوى بنيته الذهنية وأطره التنظيمية - على أى

إمكانات لتحول الفقراء وانخراطهم فى عمل سياسى باسم الدين ضد الدولة ، وتحركهم فى اتجاه المعارضة السياسية الإسلامية ، المقاومة لسياسات الدولة ، والتي تعمل بدأب لقلب النظام ، وحياسة سلطة الدولة وتشغيل مشروعها المجتمعى ؟

نحن معنيون إذن بالممارسات الاجتماعية الشعبية ، لدى فقراء الحضر المصريين ، عند تقاطع هذه الممارسات وتماسها مع دينهم ، وأتصور أن هذا السعى من شأنه أن يكشف لنا عن جانب مهم من ماهية التدين الشعبى ومحتواه ، لدى هذه القطاعات الشعبية العريضة . وعليه فمهمة البحث ستكون استقصاء تجليات وتمظهرات الدين فى الممارسات الاجتماعية التلقائية لفقراء الحضر . وكما ذكرت قبلا فإن البحث سيقترصر على مجال واحد بعينه ، لرصد معالم وأبعاد ومحتوى الذهنية والممارسة الاجتماعية الشعبية لدى عينة من فقراء الحضر ، فى واحدة من المدن المصرية ، عند تقاطع وتماس هذه الذهنية وتلك الممارسة مع تدينهم . وهذا المجال هو رؤية هؤلاء الفقراء وفهمهم لواقعهم الاجتماعى وما يحفل به من فقر وطبقية وتمايز وتهميش ، يمتد ليشمل مستويات وجودهم كافة ، وكذلك رؤيتهم وفهمهم للسلطة السياسية الحاكمة ، وموقفهم منها ، وفى تقاطع كل ذلك مع تدينهم وعلى نحو ما يتجلى ويظهر فى رؤيتهم الدينية ، وما

يحملونه من أمثال شعبية ، وما يقدمون عليه من ممارسات عبر مواقف حياتهم اليومية .

واعتمد البحث لتحقيق مساعيه وإنجاز أهدافه ، على الجمع بين أساليب التحليل الكمي والكيفي معاً . فعبر التحليل الكمي حاول البحث الكشف عن حجم التأثيرات التي لحقت بالفقراء ، وشملت كل مستويات وجودهم ومعاشهم ، من جراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خبرها المجتمع المصري ، وعلى وجه الخصوص منذ مطلع العقد الأخير منذ القرن العشرين المنصرم وبداية القرن العشرين المنصرم . أما التحليل الكيفي لخطاب التدين الشعبي حول الفقر والطبقية والسلطة السياسية ، فكان مسلك البحث ليخبر صورة الواقع الاجتماعي المعاش ، لدى الفقراء وبكل ما يحفل به ، ورؤيتهم وطبيعة فهمهم وتأويلهم لواقع ، مجتمعهم ، وما طرأ عليهم من تحولات عند تماس هذه الرؤى والفهم والتأويل مع تدينهم الشخصي ، وما يترتب على ذلك كله من مواقف وممارسات ، تكشف عما تحويه ذهنياتهم من تصورات وأفكار ومعارف دينية اجتماعية اقتصادية وسياسية ، تعكس بشكل أو بآخر وجودهم الاجتماعي . وقد استخدم البحث فقرات من إجابات المبحوثين في توضيح قضاياها والتدليل على ما انتهى إليه من استخلاصات . ولقد قام الباحث بإعداد استمارة مقابلة متعمقة ، احتوت على ٦٧ سؤالاً توزعت على ثلاثة بنود أساسية ، الأول يتعلق بمحددات الوجود

الفردى والاجتماعى ، والثانى خاص بالتصورات والرؤى الشعبية الدينية للفقير والطبقية والتفاوت والتمايز الاقتصادى الاجتماعى ومصادره وأسبابه والموقف منه ، أما البند الثالث من استمارة المقابلة فقد خصص للكشف عن الرؤى الشعبية الدينية للحاكم والسلطة السياسية وماهيتها والمواقف العملية المتناقضة والمترتبة على هذه الرؤى. هذا وقد خضعت أداة البحث قبل تطبيقها للإجراءات المنهجية التى تضمن صحتها وسلامتها وصلاحياتها لما صممت من أجله ، هذا فضلاً عن عرضها على جمع من المتخصصين ونوى الخبرة للقيام بتحكيما .

ولكى يتمكن البحث من الإجابة عن تساؤلاته عمد إلى استبار عينة عرضية مقصودة ، قوامها ٨٧ مفردة من بين الفئات والشرائح الفقيرة المعبرة إلى حد كبير عن خصائص وسمات الطبقات الدنيا والفقيرة بكل تنوعاتها فى المجتمع المصرى ، وهذه الفئات والشرائح الفقيرة تشكل غالبية سكان حى درب الطباخين بمدينة الفيوم ، وهذا العدد فرضته ظروف إجراءات البحث الميدانى . أما اختيار المجال الجغرافى فى البحث فمردود إلى أن الباحث من أبناء هذا الحى ويعرف أهله جيداً معرفة تاريخية وشخصية . كان يراهم على امتداد سنوات عمره مكافحين صامدين فى معركة الحياة ، يصنعون حياتهم ويعيدون إنتاجها . ويزعم الباحث أنه يفهم ، والى حد كبير ، ما يخبره أهله وجيرانه فى نضالهم وعبر مسيرة

حياتهم اليومية داخل مجتمعهم ، وأتصور أن فهم الذهنية الشعبية الدينية لدى الفقراء ، تقتضى الاقتراب منهم ، والاقتراب بدوره يقتضى الانخراط والمعايشة والمشاركة ؛ حتى يتمكن الباحث من أن يقدم وصفًا وتأويلا للظاهرة موضوع البحث ، يتسم بالدقة والتحديد والموضوعية قدر الإمكان .

ويزعم الباحث ثانياً أنه ما انفصل يوماً قط عن واقع أهله وهمومهم وقضاياهم المصيرية ؛ سعياً إلى فهم هذا الواقع ونقده معاً وأملاً فى إنتاج معرفة اجتماعية قد تسهم فى دعم مسيرتهم فى مسعاهم المنشود من أجل العدل والحرية . ولقد سهل انتماء الباحث لهذا الحى الحصول على جانب من عينة البحث ، وفق المعرفة الخاصة والقوية ، والتي عن طريقها تم الحصول على الجانب الأعظم من عينة البحث . هذا وقد تم تطبيق استمارة المقابلة خلال الأيام الأخيرة من شهر يونيه وعلى امتداد شهر يوليو بكامله من عام ٢٠٠٢ م .

وتشكل محافظة الفيوم المجال الجغرافى الرحب للبحث وهى تقع إلى الجنوب الغربى من القاهرة وتنقسم إلى خمسة مراكز إدارية تضم خمس مدن ، من بينها مدينة الفيوم العاصمة والتي يقع حى درب الطباخين ، الذى يشكل المجال الجغرافى المباشر والمحدود للبحث إلى الشمال الغربى منها^(٢) . وتكشف مراجعة نتائج التقديرات السنوية للسكان فى محافظة الفيوم ، عن أن إجمالى عدد سكانها قد وصل فى نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ما

يقرب من ٣,٥ مليون نسمة ، بمعدل زيادة سنوية يقدر بحوالي ٢,٥٤ % عن تعداد عام ١٩٩٦ ، حيث كان ٣,٣٤ مليون نسمة ، الأمر الذي يشير إلى تزايد الكثافة السكانية في هذه المحافظة^(٣).

وعلى الرغم من الكثافة السكانية الآخذة في التزايد على امتداد العقود الأربعة الماضية ، كما تشير إلى ذلك نتائج التعدادات المتعاقبة ، إلا أن الفيوم بريفها وحضرها ، قد اتسمت بندرة المصادر التنموية ، وببطء معدلات التنمية وتدنيها أحياناً كثيرة. وانعكس ذلك على سوء الأوضاع المعيشية للغالبية من سكانها ، وتضعف أحوالهم الصحية ، وانخفاض مستوياتهم الاجتماعية ، وارتفاع معدلات البطالة بينهم ، ومعدلات الهجرة الخارجية إلى مدينة القاهرة ، وإلى خارج الوطن بكامله. ومحصلة كل ذلك أن الفيوم صارت تصنف على أنها من المحافظات الفقيرة على مستوى الجمهورية ، كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ ، إلى أن محافظة الفيوم تنتمي إلى أفقر مناطق العالم الثالث ، وآيات هذا الفقر نلمسها في تدني إشباع الحاجات المادية والاجتماعية الأساسية للسكان ، وبما يحمله ذلك من تدهور نوعية الحياة للجماعات الفقيرة ، والتي تشكل القطاع الأعظم من السكان ، كالحاجة إلى الإسكان والعمل والتعليم والغذاء الملائم ومياه الشرب النقية والصرف الصحي والعلاج ، وغيرها من الحاجات الأساسية لحياة الناس^(٤).

أما حى درب الطباخين فى مدينة الفيوم ، والذى يمثل المجال الجغرافى المباشر للبحث ، فإنه يتميز بخصوصيات قد تنسحب على كثير من الأحياء الشعبية القديمة والفقيرة فى المدن المصرية ، ويعد واحداً من الأحياء التى تشهد تركزاً عالياً للفقراء على مستوى مدينة الفيوم . والحى منطقته فقرية بكل ما تحمله الكلمة من معانى ، ويمكن أن ينوب عن كثير من الأحياء المماثلة فى حضر البلدان المتخلفة .. ، إذ يضم بين جنباته حزمة متضافرة من العوامل القاهرة ، التى تشكل فى مجموعها مصيدة فقر محكمة فى الأوساط الحضرية المصرية . واعتماداً على الملاحظات الشخصية والتاريخية للباحث ، كان رصد ملامح وأوضاع الفقر فى هذا الحى ، والتى تشكل الشروط والظروف الحياتية التى يعيش ويعمل فى سياقها الناس ، وهذا الرصد ضرورى لأنه يشكل الأساس الاجتماعى المادى والموضوعى ، لتشكل وعى هؤلاء الناس وطبيعة تدينهم الشخصى^(٩) .

ويمثل حى درب الطباخين تجمعاً حضرياً ريفياً ، وتبدو الملامح الريفية واضحة تماماً عند أطرافه الغربية ، حيث تتداخل المزارع الخضراء مع العمران الحضرى ، إلى الحد الذى تختفى معه سمات الحضرية أو تكاد . وشوارع الحى فى مجملها تتسم بالضيق النسبى ، وغير مرصوفة ماعدا الشارع الرئيسى ، الذى يمر بطول الحى ويقسمه إلى قسمين ، أحدهما داخلى والآخر يطل على ترعه بحر يوسف ، ويتحول معظم هذه الشوارع فى

فصل الشتاء ومع هطول الأمطار وصعوبة تصريفها ، إلى برك من الماء الراكد والطين التي تعوق حركة انتقال الأهالي . والأراضي التي تتوسط الكتلة السكنية في مواضع عدة داخل الحي ، ورغم محدوديتها ، تتحول إلى أماكن لتجميع القمامة ومخازن للفضلات . ومرتعاً للحشرات الضارة . ولم يعرف الحي الصرف الصحي إلا مؤخراً ، أما مياه الشرب النقية فعلى الرغم من وجودها ، إلا أن الكثير من منازل الحي تعتمد على مواتير وطمبات لسحب وضخ المياه بسبب ضعف تدفقها . والمنازل في عمومها ومن مظهرها الخارجي ، لا توحى بأى مظهر للترف ، وبعضها لا يتوافر فيها الخدمات الأساسية سوى الكهرباء خاصة عند أطراف الحي . وهناك عدد من المنازل الخاصة ، وبضغط الازدحام ، اضطر أصحابها إلى بناء غرف إضافية ، على أسطح المنازل القديمة ، وهي في معظمها تكاد تخلو من أية شروط صحية . وفي كثير من الحارات والأزقة داخل الحي تلمس التدهور السكني لكثير من المنازل القديمة ، وحيث يعيش الناس فيها جنباً إلى جنب مع الحيوانات التي يقومون بتربيتها ، ولا يتجاوز طموح الكثير من أهالي الحي . قدر توفير الحد الأدنى من الغذاء البسيط اليومي لأبنائهم ، وهي وضعية تجسد حالة العوز الشديد والبؤس ، لجانب كبير من الأسر الفقيرة التي ارتأى أربابها ، وكجزء من إستراتيجياتهم لضمان وكفالة الأمن الاقتصادي ، أن ينجبوا الكثير من الأطفال ،

إلى حد أن أصبحوا يعولون أسراً كبيرة العدد ، وفي الوقت ذاته لا يتوافر لها سوى دخل بسيط ومحدود لا يتسم بالديمومة والاستمرارية أحياناً ، وحياة الأطفال في الحى تعتبر معياراً للآثار الوحشية والقاسية للفقر . وتلمح هذه الآثار فى الأسمال البالية على أجسامهم الشاحبة من سوء التغذية . والكثير من أطفال هذه الأسر يتسرب معظمهم من التعليم ، ويتم الدفع بهم مبكراً إلى سوق العمل الحرفى والأعمال اليدوية . أما أرباب الأسر داخل الحى فيتوزعون ما بين فلاحين يمتلكون مساحات زراعية قزمية يفلحونها بأنفسهم ، وهى تشكل ظهيراً زراعياً للحى عند أطرافه الغربية ، وفلاحين بلا أرض يعملون كأجراء زراعيين فى مناطق أخرى ، وعمال خدمات وعمال صناعة محدودين للغاية وموظفين حكوميين فى وظائف صغيرة من المستوى الأدنى وأماكن عمل هؤلاء تقع خارج الحى الذى يخلو تماماً من أية مؤسسات اقتصادية إنتاجية أو خدمية حديثة . كما يعمل عدد من أرباب الأسر فى عدد من المناشط الحرفية المتنوعة فى ورش صغيرة ، بعضها ملحق بالمنازل داخل الحى ، والبعض الآخر يعمل فى الأعمال اليدوية المرتبطة بقطاع التشييد والبناء . وتجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع معدل البطالة بين أبناء الحى من بين خريجي المدارس الثانوية الفنية والعدد المحدود من خريجي الجامعات .

وبالرغم من الفقر والتدهور الملحوظ الذى امتد ليشمل الوجود الفيزيقي الحياتي للناس ، تلمس حالة من

الاستسلام والإذعان لهذه الوضعية والرضا بها وقبولها ، إلى حد انعدام أية بارقة أمل للاحتجاج والمقاومة ، وعلى ما يبدو أن قسوة الفقر وشدته قد داست في غلظة كل أمل للانفلات من قبضته القاسية ، حتى ولو كانت بسبل غير مشروع ، فهذه السبل لم تعد حتى متاحة للغالبية التي ارتضت الاستسلام بعد أن طحن الفقر إرادتها وقهرها تمامًا ، إلا أنها أبت في الوقت ذاته وبرغم قسوة الفقر وشدته ألا تمارس حياتها دون التزام بمنظومة قيم تقم حدودًا للحلال والحرام ، تضبط سلوكياتهم في حياتهم اليومية وتخلق لديهم شعورًا بالرضا والقناعة والطمأنينة يجعلهم لا يتطلعون كثيرًا إلى أعلى ، ويستمدون هذا الرضا عن أنفسهم وحياتهم من أشياء وأمور أخرى ليس من بينها تحقيق أى صعود لأعلى في درجات الهرم الاجتماعى .

الفصل الأول
التدين الشعبي
ماهيته وملامحه ومحتواه

التدين سلوك طبيعي وإنساني يشكل جانباً مهماً من الروابط الاجتماعية بين البشر ، ويعد في مجمله وبكل أنماطه المتباينة ظاهرة تاريخية اجتماعية تعبر في جوهرها عن التجلي العملي والنسبي لعلاقة الإنسان الوجدانية والروحية بالله وبالعالم الغيب ، وتشكل هذه العلاقة مكوناً مهماً من مكونات الوعي الاجتماعي والكوني للإنسان ، وهي تكشف عن كيفية فهم الناس لدينهم وكيفية استيعابه وتمثله وترجمته إلى سلوكيات وممارسات ومواقف حياتية بحسب الخصائص والأوضاع المشتركة والمتباينة لهم والتي تحددت وتشكلت تاريخياً إلى خصائص معاصرة محددة أيضاً بطبيعة الظروف التاريخية والبنائية التي يعيشونها .

والتدين بهذا المعنى وعى وممارسة فردية واجتماعية ومؤسسية ، وهو صيغة اجتماعية بالأساس لأنه انبثاق عن واقع اجتماعي موضوعي ، وهو محدد بأبعاد هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في سياقها التاريخية ، والتدين بهذا المعنى أيضاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الواقع ويقوم فيه بتأدية ادوار ووظائف محددة ومتباينة تلبى حاجات متباينة أيضاً داخل الواقع الاجتماعي^(٥).

ويمكن بالنظر إلى عدد من المعايير والمحركات الموضوعية أن نميز بين أنماط مختلفة للتدين بحسبانه واقعة تاريخية اجتماعية ، يأتي في مقدمة هذه المعايير درجة ومستوى حضور النص الديني الرسمي وتأويله

وتفعيله على الصعيد السياسى ، أو غياب هذا النص ، ومن ثم غياب التأويل والتفعيل السياسى له وحضور نصوص أخرى بديلة كالأساطير والمعتقدات والأمثال الشعبية . والمعيار الثالث هو كيفية تعاطى هذا النمط أو ذاك من التدين مع الحقيقة الاجتماعية بمستويات وأشكال وجودها كافة^(٦) .

وفى ضوء هذه المعايير يمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط أو مستويات للتدين ، تعد فى جوهرها مظاهرات عقائدية دينية ، تفرض أنماطاً سلوكية ومواقف اجتماعية وسياسية بعينها ، مواكبة لها ، كما تفرض منظومات جزائية تتناسب ومصالح جماعات اجتماعية واسعة داخل المجتمع .

والتدين الرسمى المؤسسى ، هو أول هذه الأنماط الثلاثة للتدين وهو تدين الدولة ، أو التدين السياسى الرسمى حيث الدين بكل مؤسساته الرسمية يعد أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية من حيث هى ، أعنى الدولة ، مؤسسة طبقية بالأساس تفرض السيطرة على المجتمع بكامله وتنظم هيمنة طبقة بعينها أو تحالفاً طبقياً معيناً على طبقات المجتمع الأخرى . ويقوم الدين هنا وعبر توظيفه وتشغيله كآلية للضبط والسيطرة وإضفاء الشرعية وتبرير وتوسيع السياسات والممارسات ، إلى حد إضفاء قداسة دينية مزعومة عليها استناداً إلى احتكار النص الدينى واحتكار تأويله أيضاً ، ويكون الخطاب الدينى الرسمى فى هذا السياق خطاباً مسكوناً

بالاستسلام يطالب المؤمنون ، وبشكل مذهل ، بالإذعان والخضوع ويحاول إسدال غطاء من الإبهام على الدين بمجمله . وعبر هذا الخطاب يتم إما التأكيد والتشديد على نصوص دينية بعينها ، أو إهمال نصوص أخرى فى عملية اختيار انتقائى وتحكمى مغرض ، يخرج النصوص من سياقاتها التاريخية ويبسط سلطانها على الواقع الراهن . إنه خطاب يعكس بالفعل نمط العلاقة التى فرضتها الدولة تاريخياً على المؤسسات الدينية^(٧) .

وبحكم سيطرة وملكية السلطة السياسية لأجهزة الدولة الأيديولوجية فإنها تعد عنصراً محورياً ، بل وحاسماً فى إنتاج وإعادة إنتاج الوعى الاجتماعى بأشكاله ومستوياته كافة . وفى هذا الإطار تنهض المؤسسات الدينية الرسمية عبر وسائطها Agents و وسائلها Means بدور بالغ الأهمية فى صياغة الوعى الدينى للجماهير على تنوع تكويناتها الطبقيّة الاجتماعيّة . وعلى نحو يستجيب لمصالح هذه السلطة السياسية ويكون تعبيراً عن هذه المصالح .

وتتمثل مهمة التدين الرسمى المؤسسى هنا فى العمل الدعوى لأجل ترسيخ وتقديس أنساق القيم والمعايير السائدة ، التى تضمن بقاء ودوام علاقات السيطرة والخضوع على المستويين الاقتصادى والسياسى ، وهى القيم ذاتها التى تضمن بالضرورة انضباط المجتمع بكامله ، وتضفى المشروعية على التوزيع الراهن لفرص الحياة داخله ، كما تمارس رقابة دينية اجتماعية تحقق

وتضمن خضوع أفراد المجتمع وامتثالهم لهذه القيم والمعايير ، كما تحقق وتضمن في الوقت ذاته تعطيل طاقاتهم والحيلولة دون إطلاقها لممارسة حقهم الإنساني المشروع في الإبداع والخلق .

والنمط الثاني هو النمط السياسي المعارض ، وداخل هذا النمط يمكن أن نميز بين نوعين من التدين السياسي المعارض ، فثمة تدين نصي مؤسسي معارض وهو تدين فريق من فقهاء ورجال الدين الرسميين داخل المؤسسة الدينية الرسمية ، إلا أنهم على خلاف مع طروحات هذه المؤسسة يرغب انتمائهم العضوي لها . والتدين السياسي المعارض الآخر هو التدين السياسي الجهادي والانفصالي ، وهو تدين يكتسب طابعاً سياسياً يجعل من النص الديني وعبر تأويل وقراءة معينة لهذا النص إطاراً أيديولوجياً ومرجعياً له ويصوغ بالنظر إليه مشروعاً اجتماعياً ويبني حركة تنظيمية تتوسل المفاصلة والجهاد بكل أشكال ومستويات وجهودهما لإحداث قطيعة معرفية ووجودية مع المجتمع وإحداث تغيير جذري في بينية المجتمع والدولة والذين تعتبر وجودهما وفق قراءتها وتأويلها للنص الديني وجوداً يفتقد للمشروعية بحكم ما أصابها من جاهلية وما حل بها من كفر . وهذا النمط من التدين يسعى إلى تجاوز الوضع الراهن ، يرفضه ويتمرد عليه وينفصل عنه على المستويين الشعوري أو الوجودي ويخلق لنفسه رموزاً وأساليب حياة وثقافة معاشة خاصة تؤكد هذه المفاصلة والعزلة^(٨) .

وعادة ما يرتبط التدين المعارض الجهادى بحركات وتنظيمات تحاول جاهدة فرض مشروعها وتشغيله ، إما عبر الانخراط فى العمل السياسى الاقتصادى والاجتماعى فى إطار الشرعية ، أو من خلال العمل الجهادى المادى العنيف والمباشر الذى يدفع إلى تدمير النظام كليا والموسوم لديها بالجاهلية والكفر .

وفى الوقت الذى وجدت فيه القطاعات الشبابية والمتعلمة ، من أبناء الطبقة الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى ، التى تضررت من سياسات وتوجهات الدولة ، أقول وحدث فى التدين السياسى الجهادى والعنيف وسيلة وآلية ، على قدر من الكفاءة والقدرة لتوجيه ضربات موجعة للدولة على أمل إسقاطها ، فان القطاعات الشعبية الواسعة من المصريين على اختلاف تكويناتهم الطبقية قد ظلت والى حد كبير وعلى نحو عملى وإجرائى بالفعل خارج الصراع الذى احتدم قرابة عقود ثلاثة بين جماعات وتنظيمات التدين السياسى الانفصالى الجهادى من جهة ونظام الحكم من جهة أخرى بالرغم من تذرر الأغلبية الفقيرة من هذه القطاعات الشعبية الواسعة أحيانا من السلطة ونظامها وسياستها . فقراء المصريين تابعوا مسيرة حياتهم بانتقالهم من حرمان إلى آخر وظلوا مستغرقين فى عالمهم الخاص فى قاع البنية الطبقية فى المجتمع المصرى بحكم التخلف والقهر والتهميش الذى يتمدد ليشمل مستويات وجودهم البائس كافة والذى يبدو لهم أنه لا فكاك منه أبدا

وكانه قدرهم المحتوم ، ولقد مالت هذه القطاعات الشعبية الفقيرة إلى نمط من التدين يكاد يكون استمراراً لما كان سائداً في عصور الانحطاط وهو التدين الشعبي Popular Religiosity وهو النمط الثالث من أنماط التدين داخل التصنيف المقترح سلفاً . هذا التدين الشعبي يهدف إلى تسجيل الهروب من مواجهة واقع اجتماعي شديد القسوة والعداء لهم ، واقع يحفل بكل أنواع الحرمان والتفاوت والظلم الاجتماعي والاستبداد والقهر السياسي ، واقع تتسببه حداثة قاتلة حرموا ثمارها ، وتشيع فيه أيديولوجيات تروج لها أجهزة الدولة وتتسم بكونها شديدة الكذب والنفاق .

ويعد هذا التدين الشعبي محصلة لتكيف تاريخي بنائي متبادل ، بين الرسالة الدينية بما تحويه من عقائد وعبادات ومعاملات وطقوس من جهة ، والهياكل والأبنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للمجتمع من جهة ثانية . وكانت محصلة هذا التكيف جملة من الظواهر الاجتماعية البشرية المتغيرة من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر ، وهي في مجموعها ليست من الدين الإلهي بشيء سواء ، كانت موافقة لثوابت هذا الدين الإلهي أم مخالفة له . ونكون في هذا النمط من التدين بصدد الدين كما يعاش وكما يمارسه الناس في حياتهم اليومية ، بما يتعارفون عليه خلال هذه الممارسات من رؤى وتصورات وأعراف وتقاليد ألحقها بالدين وهي ليست منه . إنه تدين يصدر عن الظروف الحياتية التي يوجد فيها الأفراد والجماعات . وبتعبير آخر ،

نكون بصدد الدين ، ليس كنظام معيارى ، وكما هو موجود فى الكتب والأسفار المقدسة ونصوصها وتأويلاتها وشروحها ، وإنما نكون بصدد الدين التاريخى الاجتماعى المتضمن فى ثقافة المجتمع الذى يتخلل كل بنياته. ولقد ثبت بالمعاصرة والمشاهدة أن الناس يؤسسون بالفعل ، وفى سياقات تاريخية بنائية أديانهم الشعبية ، وهى أديان تختلف بالضرورة باختلاف المجتمعات ومستوى تطورها ، ومن ثم كان طبيعياً أن نجد ظواهر إسلامية شعبية فى مصر ، لا نجد نظيرها فى أى مجتمع مسلم آخر ، كإندونيسيا أو العراق مثلاً ، والعكس صحيح بالطبع . وعلى هذا النحو تختلف المجتمعات الإسلامية المعاصرة فى أديانها الشعبية ، بل إننا نجد داخل المجتمع الواحد طبقات محلية للإسلام ، تؤثر فى الناس وتسير حياتهم جنباً إلى جنب مع الإسلام الرسمى المؤسسى الإلهى^(٩).

ويكاد يكون هذا التدين الشعبى إلزاماً جماعياً ، أكثر من كونه واجباً دينياً فردياً وهو يخضع لمنطق التماثل والظروف التاريخية المعاشة والواقعية ، التى يعيشها الأفراد والجماعات ويوجدون فيها بالفعل ، أكثر من خضوعه لحاكمية النصوص الدينية المقدسة ، وهو يتجسد فى بنية ذهنية وأطر تنظيمية ، ويعبر عن وجوده فى مواقف وسلوكيات منظمة تحكمها العادات الاجتماعية ، التى قد تكون أكثر صرامة وحاكمية من أحكام الدين ذاته . إنه تدين يرتبط — كما نكرت قبلاً — بحياة الناس أكثر من

ارتباطه بنصوص الدين وروحه أيًا كانت هوية هذا الدين^(١٠).

وفي تقديري أن شيوع الأمية لدى الجماهير الفقيرة قد حالت دون استظهارها للنصوص الدينية ، إلى الحد الذي يمكن التقرير معه ، بأن هذه النصوص تكاد تتمحى من ذهنياتها . وبإزاحة هذه الجماهير الفقيرة من مجال النص الدينى الرسمى ، وانتقال هذا النص إلى أيدي السدنة وكهان الدولة ورجال الدين المتخصصين وكذا الجماعات الانفصالية الجهادية ، لم يعد ليبقى فى ذهنية هذه الجماهير الأمية من النصوص الدينية ، إلا أشباح مبهمة ، إن جاز لنا استخدام هذا الوصف ، تتذكرها فحسب فى المناسبات الدينية ، وفى الترحم على موتاها ، ومن ثم والحال هكذا فإن التدين الشعبى تدين غير نصى تقريباً ويتصل فى وعى الناس ووجدانهم بالماضى القديم الأسطورى والممارسات الطقوسية . وأتصور أن الخطاب الدينى الرسمى الذى تلوكه وتجتزئه أجهزة الدولة الأيديولوجية ، وبرغم قوة تأثيرها وفعاليتها على مدار الساعة ، لم يكن ليصل إلا إلى القشرة الخارجية للذهنية الشعبىة ، التى احتوت على بنية متكلسة من الرؤى الكونية ، والتصورات والمعتقدات والطقوس والممارسات الدينية المغايرة إلى حد كبير لما تبثه هذه الأجهزة ، بل والمغايرة أيضاً لعمليات الأدلجة Ideologization التى قامت بها الجماعات الأصولية السياسية الإسلامية المعارضة . وتعطى هذه الرؤى والتصورات والمعتقدات

والممارسات الدينية الشعبية اهتماماً ضئيلاً بالمبادئ الدينية الأساسية ، كسلامة وصحة الاعتقاد ونقائه ، والقواعد والحدود الدينية .

وعندما نتجاوز حدود الممارسات الدينية الخالصة التي لا تشغل إلا حيزاً محدوداً من اهتمامات القطاعات الشعبية الفقيرة من المصريين ، ونذهب مباشرة إلى تفحص ممارستهم الاجتماعية الشعبية ، عند تماسها مع دينهم ، أى عندما ندرس تجليات هذا الدين في الممارسات الاجتماعية التلقائية ، داخل واقعهم المعاش ، عندئذ تتكشف أمامنا الطبيعة الحقيقية للتدين الشعبي للفقراء من المصريين ، والملامح الأساسية لهذا النمط من التدين .

ويأتى في المقدمة هنا أن التدين الشعبي المصري يكاد يكون واحداً في جوهره وماهيته ، وحيث تتجلى فيه وحدة الدين وكل المصريين ، ووحدة وطنهم أيضاً .

فهذا التدين الشعبي لا يفرق في جوهره بين المسيحية والإسلام ، قد تختلف أشكاله وصوره إلا أنه تاريخياً يمثل بنية اجتماعية وثقافية وذهنية واحدة وظروفاً تاريخية متشابهة وجوهرًا واحدًا . وهذه الوحدة مرئودة إلى ترابط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية ، في ريف مصر وحضرها لعموم المصريين ، فضلاً عن أن المسيحيين المصريين ، لا يشكلون بحال جماعة إثنية متميزة داخل النسيج الاجتماعي المصري ، فهم ليسوا أقلية منعزلة على المستويات الاقتصادية و السياسية والجغرافية ، وعلى صعيد الثقافة ليس ثمة تباين بين المسيحيين والمسلمين المصريين

إذ إننا لا نستطيع أن نميز بينهما ، فكلتا الجماعتين تجمعهما ثقافة واحدة مشتركة هي الثقافة المصرية .

التدين الشعبي إذن هو الدين كما يمارسه عموم المصريين في حياتهم اليومية ، وحيث نجح المصريون ، وباقتدار في صهر أديانهم بثقافتهم القومية ، إلى الحد الذي يدفع إلى تقرير أن الاثنين قد صارا شيئاً واحداً يصعب أحياناً التمييز بينهما ، أى بين ما هو دينى وما هو منتج ثقافى . فالمصريون جميعهم كل منهم يؤمن بعقيدته المسيحية أو المسلمة ، إلا أنهم وعلى صعيد الفكريات والممارسات الدينية الشعبية ، يجمعهم إيمان عميق بالأولياء والقديسين والتبرك بهم والتوسط من خلالهم إلى الله لتحقيق آمانيهم وآمالهم وطموحاتهم الدنيوية ، وهم يعتبرون التقرب إليهم شكلاً من أشكال التقرب إلى الله شأن الصلاة والصوم . وتاريخياً عشق المصريون الأولياء والقديسين ، يحتفلون بمواليدهم ، ويقدمون النذور باسمهم ، وهم فى هذا كله لا يفرقون بين ولى وقديس فجميعهم سواسية لديهم فى الحب والإجلال والتوقير . إن التدين الشعبى المصرى على تنوعه هو فى جوهره دين واحد ، يقوم على الإيمان بالله وبالعالم الغيب والقضاء والقدر والقسمة والنصيب والمقدر والمكتوب ، والرزق المحدود والمكفول ، واليوم الآخر والبعث والنشور والحساب والعقاب والجنة والنار ، وتوقير الموتى واحترامهم وزيارة قبورهم (١١) .

وفي كل هذه المعتقدات والممارسات الدينية ، والتي تكتسى في جانب كبير منها بطابع فولكلورى ، قد لا تلمح فرقاً واضحاً بين المسيحيين والمسلمين ، كل ما هنالك أن الأسماء قد تتغير قليلاً ، فجميعهم مصريون يشتركون في وجود مساحة واسعة وكبيرة من التسامح الديني ، وتجمعهم معتقدات وأساطير شعبية تتعلق بقوى الطبيعة ، والإيمان بالعجائب ، الخارقة ، وشخصنة القوى ، المقدسة والوسطاء بين الله وعباده ، إلى حد تركز التعبد في أحيان كثيرة حول شخص الولي أو القديس . وهم يتمسكون بتقاليد مشتركة مستمدة من عهود قديمة ، بعضها يعود إلى ما قبل الرسالات ، ويسود بينهم فهم شعبي محدد لماهية الحلال والحرام ، وتصورات بعينها للجنس ومنظومة الجزاءات ، ورؤية الآخر الديني ، ودورة الحياة والموت ، ورؤية الواقع الاجتماعى بكل ما يحفل به من تناقضات . وجميعهم يتوسلون الوساطة الدينية ، على أمل التقليل من فداحة هذا الواقع ، وقسوة تناقضاته ، وعجزهم عن التأثير فيه وتغييره وهذه المكونات فى مجموعها تشكل المجالات الأساسية التى يمكن من خلالها ملاحظة الذهنية والممارسة الاجتماعية الشعبية ، فى تقاطعها مع الدين فى المجتمع المصرى مسيحياً كان أم إسلامياً^(١٢) .

وتتسم المعتقدات والممارسات الدينية التى تشكل صلب التدين الشعبى ومحتواه ، بكونها تكاد تكون مستقلة استقلالاً نسبياً عن المؤسسة الدينية الرسمية . كما يتسم

هذا التدين الشعبى بتنوعه الشديد بحسب البيئات الجغرافية والاجتماعية والأحوال الاقتصادية وأنماط المعيشة على طول الامتداد الرحب لأرض مصر . وثمة صراع خفى ومعلن فى الوقت ذاته ، بين التدين الرسمى المؤسسى والتدين الجهادى الانفصالى من جهة ، والتدين الشعبى من جهة أخرى ، بدعوى استغراق الأخير فى البدع والخرافة والقدرية والأسطورية ، ولم يحل هذا الصراع دون تعايش هذه الأنماط الثلاثة من التدين معاً بسبب عمق ورسوخ التدين الشعبى فى حياة المصريين . ويبرز التدين الشعبى عندما تتصاعد وتائر الظلم الاجتماعى ، وتتفاقم حدة البؤس الاقتصادى ، وتشتد وطأة الاستبداد والقهر السياسى ، دون تدخل من قبل العدالة الإلهية ، وعندما يتحول الإله إلى محض فكرة مجردة أو وجود متعال ليس كمثلته شىء وتندر تجلياته فى واقع الناس المعاش . عندئذ تكون الطبقات الشعبىة الفقيرة والعاجزة ، فى احتياج لوسيط يتجسد أمامهم ، يتحسسونه ويشاطرهم حياتهم ، ويتحسس مأسيتهم ويقدم لهم المدد والعون ، لحل مشكلاتهم وينصرهم على ظالميتهم ويتكلم لغتهم . ولكل ذلك كان طبيعياً أن تكثر أضرحة الأولياء والقديسين والمزارات والزوايا والطرق الصوفية ، فى الأحياء الشعبىة الفقيرة والمحرومة فى المدن المصرية ، وفى القرى التى عجزت أياى التتمية عن الوصول إليها وبانت بدورها تعاني الفقر والحرمان^(١٣) .

وتاريخيًا ، كانت الطرق الصوفية هي الإطار التنظيمي والعقائدي للتدين الإسلامي الشعبي ، وبرغم أنها كانت ولا تزال تنظيمات موازية وأحيانًا متحدية للتدين الرسمي المؤسسي ، إلا أنها لم تطرح نفسها كبديل لهذا النمط من التدين ، بقدر ما كانت ردة فعل شعبية لتصلب السلطة الدينية الرسمية وتسلطها على المجتمع بكامله . وصارت هذه الطرق وعاء تاريخيًا اجتماعيًا دينيًا يحتوى كل الطقوس والمعتقدات الشعبية الأسطورية قبل الإسلام ، والتي تأخذ اليوم طابعًا احتفاليًا مملوءً بالبدع الشعبية ، فضلًا عن احتوائها للفنون الجماعية الشعبية التلقائية كالذكر أو الرقص الديني ، على نحو ما تصفه المصادر الأجنبية ، وكذا الموسيقى الشعبية والإنشاد الديني . ومن وجهة النظر التنظيمية ، تتشابه الطرق الصوفية وإلى حد كبير مع الأطر التنظيمية ، التي اعتاد الشعب المصري تاريخيًا وبعيدًا عن سلطة الدولة ، أن يعيش وينتج في سياقها ، كنظام الطوائف الحرفية القديم . فكل طريقة لها تنظيم هرمي ، شبه إداري ، وتمكنت هذه الطرق عبر تنظيماتها ، من احتواء الشرائح الدنيا المصرية ، التي رأت أن الفقر شعار الصالحين ، وأن الجاهل الأمل الفارغ قلبه من المعرفة والعلوم الدنيوية يمكنه الوصول بسهولة لأن يكون وليًا صالحًا لله ، لأنه وحاله هذه يصبح من السهولة بمكان أن يمتلئ قلبه بالعلوم الربانية ، وحيث لا تتكشف الحجب ولا تزال الأستار إلا للفقراء الصالحين لأنهم عيال الله وأحبابه!!^(١٤) .

ويكاد يكون التدين الشعبي وعلى هذا النحو ، فى تقديرى ، ظاهرة خاصة — وإلى حد كبير — بمجتمعات الثالثيين ؛ فهذه الظاهرة تعد نتاجاً ضرورياً لاستمرار علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية ، داخل التكوينات الاقتصادية الاجتماعية الطرفية والتابعة التى تحويها هذه المجتمعات ، فالقانون العام والحاكم لتطور هذه التكوينات التابعة ، أنها فى تطورها تعجز نسبياً عن القضاء على علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية ، بكل ما تحمله من بنيات تحتية وفوقية ، وتظل متعايشة معها ، وتميل إلى تجديدها وإعادة إنتاجها ، وقد تولد بفعل هذه الوضعية حالة من العجز ، عن إحداث قطيعة نوعية مع الماضى ، بكل مشتملاته المادية والفكرية . وصارت هذه المجتمعات وكأنها مشدودة إلى هذا الماضى ، بحبل سرى ، لم يعد بمقدورها قطعه . والأمر الآخر — فى تقديرى — هو أن الأطر التنظيمية والبنية الذهنية للتدين الشعبى ، وما يحتويه من عقائد وطقوس وممارسات ، قد صارت جميعها أدوات وآليات بديلة ، تحقق تماسك الوحدات الاجتماعية التقليدية والدنيا ، وتعلن تميزها عن المؤسسات الرسمية الحديثة ، بل قد تصبح فى حالات بعينها ممارسات تحد وصراع لهذه الوحدات الاجتماعية التقليدية والدنيا ، فى مواجهة السلطة السياسية ، حال غياب مؤسسات حديثة فعالة ، يمكنها أن تعبئ هذه الوحدات وتكفل إرادتها وتنظمها وتحركها فى صراعها مع النظام القائم^(١٥) .

الأمر الثالث والأخير ، فى تأويل استمرارية هذا النمط من التدين ، هو أن المعتقدات والممارسات والطقوس التى تشكل محتوى التدين الشعبى ، وعلى مستوى بنيته الذهنية وأطره التنظيمية ، تعود بالخير — وفى كثير من الأحيان — على نظم الحكم ، التى كثيراً ما تستخدم هذا التدين ، فضلاً عن التدين الرسمى ، لصالحها ، وذلك بالنظر إلى كونه يشكل مهرباً من الواقع وليس خروجاً عليه أو مجابته أو تجاوزه ، ومن ثم فهذه النظم تحرص كل الحرص ، على استمرارية هذا النمط من التدين ، وعلى إعادة إنتاجه وتكريسه .

الفصل الثاني
فقراء الحضر
محددات وجودهم الفردي والاجتماعي

يعد الفقر نتاجاً لسيادة علاقات إنتاجية وتوزيعية ، تتسم بالتفاوت والتمييز وعدم المساواة بين الجماعات الطبقة داخل المجتمع ، وهي وضعية تتخلق بفعل الملكية الخاصة الفردية ، والتفرقة بين أنماط العمل اليدوي والذهني ، وتناقض علاقات الإنتاج والتوزيع المرتبطة بأشكال الاستغلال الطبقي والعمل الماجور . وعليه نكون بصدد متغيرات تاريخية بنائية حقيقية تخلق الإفقار وتعيد إنتاجه وتكرس وجوده وديمومته . ولكل ذلك يقتضى تحديد الفقر وفهمه كشافاً للعلاقات والمواضع الأساسية للجماعات الاجتماعية المشاركة فى البناء الاجتماعى وبيان دينامية العلاقات بين أغنياء المجتمع وفقرائه ، وكذا كشف صور وأشكال الصراع الاجتماعى ووجهته ، وذلك فى سياق يتأسس نظرياً على اعتبار الفقر ، وضعية تنجم عن تراكمات تاريخية لأشكال الاستغلال والاستنزاف والاستملاك ، التى خضعت لها جماعات اجتماعية بعينها انتهت بها إلى وضعية الفقر ، ^(١٦) . وتأسيساً على ما سبق يمكن أن نحدد عددًا من المصاحبات التى تعد مؤشرات ، أو ظواهر دالة على الفقر ، يأتى فى مقدمتها انخفاض مستوى معيشة الفقراء ، والذى نجد تعبيراته فى تدنى مستويات الدخل وشيوع الأمية ، وتضعف المستوى الصحى ، والبطالة . ويواكب هذه الوضعية سيادة وعي زائف لدى الفقراء ، تخلقه وتكرسه المؤسسات والأجهزة الأيديولوجية الحاكمة ، والتى تسعى من خلاله إلى تحقيق قبول الفقراء لأوضاعهم واستسلامهم

لمصيرهم ، وترسيخ القدرية التي تصالح الفقراء مع واقعهم وتبعد عن أذهانهم حتى مجرد التفكير فيما يكابدونه . ويواكب هذا القهر والقمع المعنوي ، قهر وقمع مادي من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة القمعية المسلطة على المجتمع بكامله ، لضمان الخضوع والإذعان الدائم ، هذا فضلا عن الاستبعاد الاجتماعي للفقراء ، والذي يحرمهم من أية مشاركة اجتماعية أو سياسية في إدارة وطنهم وصنع الحياة على أرضه ، الفقر إذا ليس قدراً محتوماً يهبط من السماء ، وتفرضه قوى من خارج عالمنا المادي المحسوس ، وإنما الفقر محصلة لأوضاع تاريخية بنائية ، تشكلت على الأرض وفي دنيا الناس ، ويرتبط بنظام الإنتاج الاجتماعي السائد ، ويدعمه بنية فوقية تؤكد على التفاوت والتمايز والطبقية ومراتب الناس ودرجاتهم وأقدارهم ، المتباينة كمتغيرات فوقية تدعم أوضاع الفقر وتعيد إنتاجه . وبالإمكان أن نحدد الفقر إجرائياً ، بأنه فقدان القدرة على إشباع الاحتياجات المادية والاجتماعية الأساسية ، التي تضمن بقاء الإنسان حياً ، أو تضمن فحسب وجوده الفيزيقي . وثمة مؤشرات إمبريقية يمكن قياس الفقر وفقاً لها ، ويأتي في مقدمتها حجم الفقر النسبي ، وهو يشير إلى حجم الدخل النقدي المطلوب لاستمرارية الحياة ، أو ما يطلق عليه خط الفقر النسبي ، وهو يشير إلى حجم الدخل الذي يستطيع الفرد من خلاله الوفاء باحتياجاته الأساسية ، ووفق ذلك يكون من يقع أدنى هذا الخط محشوراً في زمرة الفقراء المؤشر

الثاني هو القياس الكمي لحجم الاستهلاك المطلوب لاستمرارية الحياة من غذاء ومسكن وملبس وخدمات صحية وتعليمية .

المؤشر الثالث هو الشعور أو الوعي بالفقر . أما المؤشر الأخير فهو الإحساس بالتفاوت والتمايز بين الغني والفقير^(١٧) .

وتؤكد التقارير الدولية التي تصدرها الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم ، على تزايد معدلات الفقر في المجتمع المصري ، وكان أخطر هذه التقارير ، تقرير ، عن التنمية البشرية ، تبنى مفهوما شاملا للفقر مبيّنًا على الحرمان ، سواء من الدخل أم من الحصول على الخدمات أم الحرمان من المشاركة في الحياة السياسية ، وأشار هذا التقرير إلى أن نحو ٣٤ مليون من المصريين ، ينطبق عليهم هذا التعبير الشامل للفقر . أما التقارير الأخرى الذي اعتمدت فقر الدخل فحسب في تحديد نسبة الفقراء ، فإنها تشير إلى أن ٤٨% من مجموع السكان المصريين يقعون تحت خط الفقر ، الذي تم تحديده بمبلغ ١٠٩٨ جنيهًا للفرد سنويًا أي ما يعادل ٩١,٥ جنيه للفرد شهريًا^(١٨) ، ويعد هذا الانتشار الواسع للفقر ، وما يرتبط به من سوء توزيع للدخل والثروة وحرمان نسبي ومتنوع وممتد ، ليشمل حياه ما يقرب من نصف السكان في مصر ، نتاجًا مباشرًا لاستراتيجيات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وللأختيارات السياسية التي أنتجها نظام الحكم في مصر ، منذ مطلع العقد السابع

من القرن العشرين المنصرم والتي أثر خلالها مصالح الأقلية الميسورة ، على حساب الأغلبية الفقيرة من أهل مصر ، وهى استراتيجيات واختيارات دفعت إلى الإدماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ثم إلى الرضوخ لبرامج وإجراءات التكيف وإعادة الهيكلة الرأسمالية مع نهاية الثمانينيات ومطلع العقد الأخير من القرن العشرين ، والتي قضت بخلق اقتصاد غير مركزى ، بعيداً عن توجه الدولة وتدخلها ، وعملت على دعم القطاع الخاص فى مجال النشاط الإنتاجى والخدمى ، فى مقابل تحجيم دور القطاع العام والحكومى ، والحد من نشاط مؤسساته الإنتاجية ، ثم التخلص منها وتصفيتها ، وإطلاق قوى السوق ، وتحرير أسعار الصرف ، وإزالة القيود أمام الاستثمار الخاص وخفض الدعم الحكومى للسلع والخدمات الأساسية ، وتقليص الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية ، وخفض معدلات التوظيف ، إلى أدنى حد ممكن ، وزيادة الضرائب لأجل زيادة الإيرادات العامة للدولة^(١٩) وقد بدت تجليات وأثار هذه الاستراتيجيات والتوجهات فى المدن المصرية ، فى تدنى الدخول الحقيقية لقطاعات واسعة من سكان الحضر ، وكان أعظم تدهور وتدننى للأجور ، هو ما حدث بالنسبة للأجور الحقيقية للعمال غير المهرة من فقراء الحضر ، كما بدت هذه الآثار واضحة فى تدهور الخدمات العامة التى تحتاجها هذه القطاعات ، وفى ندرة سلع الاستهلاك الأساسية ، وارتفاع أسعارها بما يفوق قدراتها الشرائية ،

كما زادت حده التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، وتناقصت فرص الفقراء إجمالاً ، في الحصول على السلع والخدمات الضرورية لحياتهم ، ووقفت نسبة كبيرة منهم تشكل نحو ٢١% من سكان الحضر في مصر ، تحت خط الفقر الأولى ، بما يعنيه من عدم حصول هذه الفئات على الدخل اللازم للوفاء بالحد الأدنى لاحتياجاتهم الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم ، والإسكان . وارتبط ذلك بتكريس وضعية الفقر ، والتفاوت الاجتماعي ، من خلال ارتفاع معدل التسرب ، من التعليم والدخول المبكر لسوق العمل ، والارتداد إلى الأمية ، وتضعيف المستويات الصحية العامة ، وانخفاض الإنتاجية ، وتدنى معدلاتها ، وارتفاع نسبة السكان المقيمين في مناطق فقيرة ومحرومة ، تشكل أحزمة للفقر والبؤس حول المدن المصرية الكبرى^(٢٠) . إن تأمل أوضاع الفقر في حضر مصر ، في ضوء المؤشرات الإحصائية المتوافرة^(٢١) ، يكشف عن أن الفقر لا يتمثل في الحاجة المادية أو ضيق ذات اليد فحسب ، وإنما الفقر في جوهره يشكل حزمة معقدة من المشكلات الناجمة عن وجود خلل في بنية ، المجتمع خاصة في علاقاته الإنتاجية وما يرتبط بها من توزيع للثروة و الدخل على الجماعات الطبقيّة داخله ، وهذه الحزمة من المشكلات تمس قطاعاً عريضاً من أهل مصر ، الذين لا يتوافر لهم الغذاء الجيد والملبس والعمل والأجر المناسب والمسكن وتتدنى — أو تنفى في بعض الأحيان — الخدمات المختلفة

المقدمة لهم كالتعليم والصحة والأمن . وهذه الجماعات الطبقيّة تستشعر الشرائح المتعلمة والمتقفة منها عدم تقدير باقى الطبقات لهم ، وعدم استجابة الدولة وأجهزتها المعنية لاحتياجاتهم ، وهى وضعية تولد الإحساس بالغبن والظلم الاجتماعى ، وتشيع السخط وتأجج نيران التناقض الاجتماعى ، وتدفع فى النهاية إلى التعبئة فى اتجاه مضاد للدولة ولسياساتها . وحال نضج الوعى الاجتماعى لهذه الشرائح واكتمال قدراتها التنظيمية والحركية ، يمكن أن تكون دافعا للتمرد أو الثورة الاجتماعىة . ويمثل وصف عينة البحث الراهن ، وبما يحمله هذا الوصف من بيان لمحددات وجودها الفردى والاجتماعى ، تجسيدا إمبيريقيا لكل أوضاع الفقر وحالاته ، التى يخبرها فقراء الحضر من المصريين المعاصرين . فالبيانات التى تم الحصول عليها من استبار مفردات عينة البحث ، تشير بداية إلى أن المتوسط الحسابى لأعمارهم يدور حول ٤٠ سنة ، مع انحراف محدود عن هذا المتوسط بالنسبة للذكور والإناث فى عينة البحث ، فالنسبة الغالبة منهم تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة ، ويشكلون ٩٢,٨٦% من مجموع الذكور ، و ٨٤% من مجموع الإناث . أما من يمكن اعتبارهم فى حكم كبار السن فيشكلون ٧,١٤% من مجموع الذكور ، و ١٦% من مجموع الإناث . ويعنى هذا أن الفئات العمرية الشابة التى تقع فى سن الشباب والقوى العاملة وفق التقسيم الديموجرافى المعروف ، تشكل الجانب الأعظم من عينة

البحث . وبالانتقال إلى محدد آخر ، من محددات الوجود الفردي والاجتماعي لعينة البحث ، وهو المستوى التعليمي ، فإننا نجد أن الأميين من الذكور يمثلون ٤٧,٩٦ % ، في حين تمثل الأميات من النساء ٦٨ % من مجموع عينة البحث وهي نسبة تقترب إلى حد كبير من النسبة العامة للأمية على مستوى محافظة الفيوم ، كما تقترب من النسبة العامة للأمية على مستوى المجتمع المصري بكامله ، وهي طبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩٦ . ويكشف التوزيع والتكوين النوعي للمستوى التعليمي عن ارتفاع نسبة الإناث الأميات ، كما يشير أيضاً إلى أن نسبة الأمية في عمومها تأخذ الاتجاه العام ذاته لتوزيع الفقر ، فهي تبلغ حدها الأقصى في ريف الوجه القبلي ، ثم ريف الدلتا ، ثم حضر الوجه القبلي^(٢٢) . ومن الممكن تأويل الارتفاع النسبي لمعدل الأمية في مجتمع البحث وعينته ، بالنظر إلى أمرين : الأول هو تدنى مستويات المعيشة لغالبية الأسر ، وفقرها إجمالاً والمصحوب بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لهذه الأسر في الوقت ذاته ، فضلاً عن ارتفاع معدل التزاوج داخل بيوت الفقراء . ومع تدنى مستوى الخدمات التعليمية المجانية ، وارتفاع تكلفة التعليم فإن المحصلة النهائية لكل هذه المتغيرات هي الحرمان من التعليم أصلاً ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الإناث ، أو ضعف وتدنى المستوى التعليمي لأبناء الأسر الفقيرة وعدم إكمال المشوار التعليمي ، وحدث تسرب مبكر من التعليم ، يدفع

بالضرورة إلى الارتداد إلى الأمية . والأمر الثانى أن أبناء الأسر الفقيرة برغم صغر سنهم ، وفى ظل أوضاع الفقر ارتأى ذوهم أن التعليم ، لم يعد مجدياً من وجهة نظرهم الاقتصادية ، ويتم النظر إلى هؤلاء الأبناء كوحدات اقتصادية ، يمكن أن تستعين بها أسرهم الفقيرة ، لسد احتياجاتها ، بدفعهم مبكراً إلى سوق العمل ، فى الورش الصغيرة المنتشرة داخل الحى ، أو فى الأحياء الأخرى القريبة . وتشير البيانات التى حصلنا عليها إلى وجود فجوة فى المستوى التعليمى بين الذكور والإناث ، فى فئات من يقرأون ويكتبون ومن أتموا مرحلة التعليم الأساسى ، فهى فى الذكور تشكل ٤٣,٨٨% من إجمالى عينة الذكور ، وتشكل ٢٨% لدى عينة الإناث . وهو تفاوت مردود إلى وضعية التذنى والقهر المكثف ، الذى تتكبده الإناث داخل الطبقات الفقيرة فى المجتمع المصرى . ويشكل الحاصلون على شهادات ثانوية متوسطة فنية فى معظمها نحو ٨,١٦% من مجموع الذكور ٤% من مجموع الإناث فى عينة البحث ، ويعنى هذا غياب تمثيل الحاصلين على درجات جامعية داخل عينة البحث وهو غياب مردود إلى الطابع القصدى والغرضى لعينة ، البحث وحول الحالة العملية والمهنية لعينة البحث فقد تبين أن نسبة العاملين بالفعل من العينة ذكوراً وإناثاً تمثل حوالى ٦٩% من مجموع عينة البحث ، ويتوزعون ما بين عمال إنتاج محدودين ، وعمال خدمات متنوعة ، وصغار فلاحين يمتلكون مساحات

زراعية قزمية ، يقومون بزراعتها بأنفسهم . أما المتعطلون عن العمل ، وغير العاملين ، والمتقاعدون من أرباب المعاشات فيمثلون حوالي ٣١% من مجموع عينة البحث ، ومعظم هؤلاء من الإناث وربات البيوت ، مع عدد محدود من الذكور المتعطلين فعلا ، وأرباب المعاشات . وتكشف البيانات الخاصة بالحالة العملية والمهنية لعينة البحث عن أمرين : الأول هو تنوع البناء المهني داخل عينة البحث ، وهو يعكس التنوع والتباين المهني في المجتمع الأصلي للبحث ، والأمر الثاني هو تعاضد نسبة المشتغلين في القطاع غير الرسمي Informal والمرتبطة بالقطاعات الخدمية على هامش القطاع الاقتصادي الحديث . وفيما يتعلق بالدخل الشهري ومصادره ، فقد تبين أن المتوسط العام للدخل الشهري للأسرة في عينة البحث هو ٢١٧,٨٢ جنيهاً ، أي ما يعادل ٢٦١٣,٨٤ جنيهاً في السنة ، وهي دخول متولدة عن عمل مأجور في معظمها سواء لدى الحكومة أم القطاع الخاص ، مع نسبة محدودة للغاية تتأتى دخولها من العمل لحساب نفسها في مساحات محدودة من الأرض الزراعية ، أم العمل باعة متجولين داخل الحي ، أم العمل في الورش الصغيرة المملوكة للبعض منهم . ولقد كشفت نتائج البحث عن أن نسبة تصل إلى ٢٠,٦٨% من أسر عينة البحث تعيش على أقل من مائة جنيه في الشهر ، ونحو ٢٥,٢٩% تعيش على دخل يتراوح ما بين ١٠٠ إلى أقل من ٢٠٠ جنيه في الشهر ، ويزيد عن هؤلاء قليلا

تلك الأسر التي تعيش على دخل يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى أقل من ٣٠٠ جنيه في الشهر ، ويمثلون نسبة تصل إلى ٢٧,٥٩% من مجموع أسر عينة البحث . ويقل عن المجموعة الأخيرة قليلا مجموع الأسر التي تعيش على دخل شهري يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى أقل من ٤٠٠ شهرياً ويمثلون نسبة تصل إلى ٢٠,٦٨% من مجموع عينة البحث . إن تأمل فئات الدخل الشهري لأسر عينة البحث والمذكورة سابقاً ، يكشف عن أن ما يقرب من ٩٤% من مجموع عينة البحث تقل دخولها الشهرية عن ٤٠٠ جنيه للأسرة الواحدة . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن المتوسط العام لحجم الأسرة في عينة البحث هو ٧,٤٦ فرداً في الأسرة الواحدة ، وأن المتوسط العام للدخل الشهري للفرد داخل أسرة عينة البحث هو ٢٩,٢٠ جنيهاً ، وهو ما يعادل حوالي ٣٥٠ جنيهاً في السنة . أما بقية عينة البحث فقد توزعت ما بين ثلاث أسر فحسب تعيش على دخل شهري يتراوح ما بين ٤٠٠ إلى أقل من ٥٠٠ جنيه ، وأسرتين تعيشان على دخل يتجاوز بقليل ٥٠٠ جنيه في الشهر ، ونسبة هذه الأسر الخمس إلى مجموع عينة البحث ، يمثل ٣,٤٨% و ٢,٢٨% على التوالي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التفاوت والتباين المحدود في فئات الدخل لمفردات عينة البحث مردود إلى وجود فرص ضئيلة ومحدودة لدى البعض ، من هذه المفردات لزيادة دخولهم عن طريق أعمال إضافية ، تستنفد ما تبقى من طاقتهم ، أو بفعل مساعدات الزوجة

فى الإنفاق ، بتربية الحيوانات الداجنة وبيعها ، وبالخدمة فى المنازل خارج الحى ، أو نتيجة لمساعدات الأهل والأقارب القادرين . وإذا كانت مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة المصرية فى عام ١٩٩٦/٩٥ تشير إلى أن متوسط الدخل السنوى للأسرة على مستوى الحضر هو ٨٩٤٠ جنيهاً ؛ فإنه وفقاً لفئات دخل عينة البحث ، والتي تشير إلى أن ٩٤,٢٤% منها يقل دخلها عن ٤٧٨٨ جنيهاً فى السنة ، وأن المتوسط العام للدخل السنوى للأسرة فى عينة البحث هو ٢٦١٤ جنيهاً تقريباً ، وأن المتوسط العام لدخل الفرد السنوى فى هذه الأسر هو ٣٥٠ جنيهاً تقريباً ، ومع الأخذ فى الاعتبار تزايد معدلات التضخم والارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات الأساسية ، دون أن يقابلها زيادة حقيقية وفعلية فى الأجور والدخول ، فإن محصلة ذلك كله أن أصحاب هذه الدخول فى عينة البحث هم أفقر الفقراء ، أنهم أهل الفقر المدقع الذين يقفون بدخولهم عند أدنى مستوى ممكن تحت خط الفقر ، والذي يتحدد بمن يقل دخله عن مبلغ ١٠٩٨ جنيهاً للفرد فى السنة ، أى ما يعادل ٩١,٥ فى الشهر ، وعلى نحو ما تحدد فى نهاية عام ١٩٩٠ . وعليه فهذه الأسر تعاني بالفعل من ضالة دخولها النقدية ، وتدهور مستوياتها المعيشية ، فهى دخول لا تفى إلا بالكاد باحتياجاتهم الضرورية ، ولولا التحايل على المعايير على حد تعبير معظم من قابلناهم ، وفى ظل ثقافة الفقر بكل مستوياتها ومتغيراتها ومفرداتها —

لكان من المفترض أن تكون هذه الأسر في عداد الهالكين فيزيقياً^(٢٣) . وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لبنود إنفاق هذه الدخول الضئيلة وشبه الثابتة لدى عينة ، البحث فقد تبين أن الإنفاق على الطعام يأتي في المرتبة الأولى ، حيث يتجاوز ثلثي إجمالي إنفاق الأسرة الواحدة ، إذ يستحوذ وحده على حوالي ٦٨% من المتوسط العام للدخل الشهري للأسرة في عينة البحث . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من تعاضم النصيب النسبي للإنفاق على الطعام من إجمالي الدخل الشهري للأسرة ، إلا أن هذه الأسر لا تحصل على السعرات الحرارية اللازمة والغذاء الجيد ، ولذلك كان طبيعياً أن تتسم هذه الفئات بغلبة أمراض سوء التغذية ومصاحباتها ، بل وتكون في مواجهة خطر الهلاك ، فضلاً عن تقزم النمو الذي يبدو واضحاً في أطفالهم ، والموت المبكر لرجالهم ونسائهم . و يميل توزيع الإنفاق على الطعام للارتفاع في اتجاه النشويات والبقوليات والخضروات ، مع نسب محدودة للغاية ، في اتجاه البروتينات الحيوانية والفاكهة ، ويلى ذلك الإنفاق الشهري على المسكن من إيجار وكهرباء ومياه ووقود ، ويمثل في مجموعه ما يقرب من ٢٠% من المتوسط العام للدخل الشهري للأسرة . أما تكاليف العلاج العائلي ، فتمثل ٥,٨% ، والإنفاق على التعليم والدروس الخصوصية يمثل ٣,٧% حيث مازال التعليم لدى عدد محدود للغاية ، من مفردات البحث ، يتم النظر إليه على أنه نوع من الاستثمار المستقبلي ، وهو يجسد تطلعاتهم

الشعبية للانعتاق التاريخي من بنية التخلف ، بكل ما تحويه من فقر وغياب للعدل وطغيان وفساد . ويمثل الإنفاق على السجائر والدخان نحو ٢,٥% من المتوسط العام لدخل الأسرة في عينة البحث ، ويشير الاتجاه العام لبنود الإنفاق إلى تدنى النصيب النسبي للإنفاق على التعليم والصحة من إجمالي الإنفاق العام للأسرة في عينة البحث . وتعيش معظم أسر البحث في شقق سكنية مؤجرة ، ويمثل هؤلاء ٧٥,٦٨% من مجموع عينة البحث ، في حين يعيش ٢٤,٣٢% في بيوت خاصة مستقلة ، أو مشتركة تملكها تاريخياً بحكم التوريث ، وبعض هذه البيوت ملكاً تتقاسمه أكثر من أسرة ، تنتمي إلى عائلة واحدة وإن كانوا يعيشون حياة مستقلة داخل هذه البيوت ، التي يفتقر معظمها لكثير من المرافق والشروط الصحية فضلاً عن ارتفاع معدل التزاحم داخلها ، والذي يصل إلى ٤ أربعة أفراد في الغرفة الواحدة لدى ٦٧,٧% من مجموع عينة البحث . إننا وبالنظر إلى هذه المؤشرات الإمبريقية السالفة نجد أنفسنا في مواجهة عينة من أفقر فقراء الحضر في مصر ، إنهم أهل الفقر المدقع ، كما أشرت سابقاً ، لا يعانون المجاعة نعم ، لكنهم بدخولهم المتدنية وحرمانهم المتنوع يفتقدون بالفعل القدرة على إشباع احتياجاتهم المادية والاجتماعية الأساسية ، إلى الحد الذي صار يهدد حياته . ويتعين علينا بعد هذا الرصد للواقع المادي والمعاش الذي يخبره هؤلاء الفقراء ، أن نتعرف على

رؤيتهم لواقعهم بكل ما ينطوي عليه هذا الواقع من فقر وطبقية وتمايز ، ورؤيتهم للسلطة وممارساتهم تجاهها وعندما تتقاطع هذه الرؤى والفهم والممارسات مع تدينهم ، وكيفية تفعيل هذا التدين على صعيدى الوعى والممارسة كآليات تنتهى بهم إلى إجراء مصالحه مع هذا الواقع ، تسوغ قبوله والرضا به ، كما تنتهى بهم أيضا إلى التحايل والخداع إثارة للسلامة وتفاديا للبطش والطغيان .

الفصل الثالث
الفقر والطبقية
في خطاب التدين الشعبي لفقراء الحضر

أ - تشخيص الواقع المعاش :

شاع مصطلح الخطاب Discourse في الكتابات العربية المعاصرة على تنوعها وتباينها ، وأصبح يقترن باستخدامات متعددة لعل أهمها ، في تقديري ، أن الخطاب هو المنطوق اللغوي للرؤى والتصورات الشاملة في أوضاع ممارساتها . وبمعنى آخر هو اللغة في أوضاع الفعل وحال الممارسة ، وهو يؤدي جملة من الوظائف تقترن بأدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية ، كما يتسم الخطاب بدرجة من النسقية أو النظام مقرونة بما يجب أن ينطوي عليه من تجانس لمفاهيمه وتجاوب لمقولاته ، وهو يتأسس على قواعد تلفظ تحدد استجابته للشروط الاجتماعية لتولده ، وهذه القواعد تقوم بتنظيم ما يقال وما يتم فعله وما لا يقال ولا يقدم على فعله ويظل محجوباً مستوراً خفياً داخل مجالات الممارسة الحياتية المتنوعة . وأمبيريقياً يشير مصطلح خطاب التدين الشعبي لفقراء الحضر إلى دائرة دلالية بعينها ، هي دائرة الإدراكات والفهم والمعارف والرؤى والتصورات والتأويلات والممارسات ، التي يصوغها هؤلاء الفقراء حول واقعهم المعاش عندما يتقاطع كل هذا المحتوى مع دينهم وثقافتهم الشعبية بكل مستويات وأشكال وجودها^(٤٤) . وفي البدء كان الوعي الطبقي العفوي والتلقائي لدى الفقراء والذي ينعكس في مختلف جوانب حياتهم ، في ثقافتهم الشعبية وتعبيراتهم اليومية ، كما يظهر في أمثالهم الشعبية ، ومن خلال تفحص هذه الظاهرة وتأملها ندرك أن لدى هؤلاء

الفقراء وعياً صحيحاً والى حد كبير بأوضاعهم وشقائهم وما يتعرضون له من استغلال ، وبأن أوضاعهم نتاج لتاريخ طويل من القهر والاستبداد وغياب العدل مما أورثهم الفقر . وهم يدركون حجم معاناتهم ، من مصاعب العيش وارتفاع تكلفة بقائهم على قيد الحياة وتضاؤل فرص الحياة وضيقها أمامهم ، فى العمل والدخل والغذاء والمسكن والتعليم والرعاية الصحية ، بل ونكتشف وعيهم بالفروق الطبقيّة التي تميزهم عن غيرهم ، ووعيهم بنوعية العلاقات القائمة بين طبقات المجتمع ومواقع هذه الطبقات وكيفية التعامل مع هذه العلاقات ، وما هي نتائجها وما الاحتمالات التي يكمن أن تترتب على أية محاولة من جانبهم لتجاوز هذه العلاقات . إن من قابلناهم عبروا وبشكل مذهل بالفعل عن إدراكهم لأسس التميز بين طبقات المجتمع ، وحددوا وعلى وجه الدقة معايير ومحاكات هذا التميز الظاهرة ، وهي الدخل ومستوى المعيشة وحجم الملكية أو الثروة ومصدرها ، بل إنهم يدركون أن العبرة فى التقسيم الطبقي داخل مجتمعهم هي التناقض فى المصالح الرئيسية للطبقات ، والتي يأتى على رأسها المصلحة فى استمرارية النظام الاجتماعى القائم والعمل على دعمه وإعادة إنتاجه ، أو انتقاء تلك المصلحة . ولكن الفقراء وعلى امتداد التاريخ المصرى وبكل عهوده انتبهوا إلى قهر الطغاة من حكامهم وأدركوا ، تاريخياً مدى ما تتسم به النظم التي تعاقبت على حكمهم من قسوة مفرطة وتعسف واستبداد مطلق

وبطش أعمى يخرق كل قانون أو معيار ومن ثم وجدوا أنفسهم فى وضعية العجز شبه المطلق حيال الدولة بكل مؤسساتها الجبارة ، والتي اعتبروها مسئولة عما آلت إليه أحوالهم . فالدولة ، فى رأيهم ، لم تقم ميزان العدل بين أبناء الوطن ولم تنجز تنمية حقيقية ، وعجزت عن الوفاء بوظائفها الأساسية كدولة فى تحقيق مطالبهم وإشباع احتياجاتهم ، فى الوقت الذى تعاضم فيه استئسادها عليهم ، إذ سلبتهم حقوقهم وحررياتهم وأقواتهم وهمشتهم وسحقت قدراتهم وطاقاتهم . لقد أدركوا بالفعل أنهم مسحوقون عاجزون ولا خيار أمامهم سوى الاستسلام والتكيف مع الواقع المحيط .

وفى سياق مناخ مفعم باليأس وفقدان الأمل تحول الفقراء إلى ربهم المتعالى والى أوليائه الصالحين فى الأرض ، والى دينهم فحملوا ربهم مسئولية فقرهم وشقائهم وتركوا له مهمة تغيير أحوالهم والقصاص لهم من ظالمهم ، ووجدوا فى دينهم ما يمكنهم من تشكيل قناعات تجرى مصالحة مع واقع حياتهم ، وتسوغ الفقر والطبقية والتفاوت وتحقق لهم قبول هذه الأوضاع والرضا عنها وبها ، وتمنحهم فى الوقت ذاته عزاء ربانياً إلهياً عن فقرهم وتدينهم إلى حد اعتبار هذه الأوضاع ظواهر إلهية وقدرًا محتومة وتعبيراً عن مشيئة الله وإرادته النافذة فى خلقه لقد قام الفقراء عن قصد وعمد ، أو بشكل عفوى ، بما يمكن أن نطلق عليه اصطلاحاً عملية تمويه أيديولوجى أو عملية تحويل بالمعنى المقصود

فى التحليل النفسى ، لجأوا إلى الله وإلى وسطائه من الأولياء الصالحين وإلى دينهم وتراثهم الشعبى ، وابتدعوا خرقة من الرؤى والتصورات والأنساق المعيارية والممارسات التى تنهض كآليات دفاعية تمكنهم من إجراء المصالحة وتحقيق القبول والرضا بالواقع والظروف الموضوعية المعاشة ، وتعينهم فى الوقت ذاته على مواجهة وحل مشكلاتهم المستعصية وتحقيق آمالهم وأمانهم ، وتخفف قدر الإمكان من الآلام والمظالم التى يتعرضون لها ، بعد أن ترسخ لديهم يقيناً أنه ليس لهم فى المجتمع ومؤسساته ما يمكنهم من رفع الجور والظلم عنهم وإصلاح أحوالهم .

بداية ، ينطوى الخطاب على تشخيص يكاد يكون دقيقاً وموضوعياً لأوضاع الفقر وتفاوت أوضاع الناس وتمايزهم الاقتصادى الاجتماعى ، والمصادر والأسباب التى ترد إليها هذه الأوضاع . إن من قابلناهم يعلنون صراحة وبلا أدنى موارد أنهم " ... ينتمون إلى الفقراء من أهل مصر ... " ، وأن " ... النواحي المادية هى التى تخلى الإنسان فقير أو غنى ، وتخلى واحد فوق والثانى تحت ... " و " ... الانتماء الطبقي تحدد النواحي المادية والدخل والفلوس وملكية المشروعات والأراضى والتجارة والمنصب والوظيفة الكبيرة والنفوذ . وبصراحة أكثر المال لأن إلى معاه قرش أصبح يساوى قرشاً ... " ويعتبر " ... جشع بعض المصريين أحد أسباب الفقر وتفاوت أوضاع الناس وتمايزهم وعدم المساواة بينهم .

وكمان لان مفيش حد بيهتم بالفقراء والمحتاجين حتى الحكومة عندنا عاملة وذن من طين وودن من عجيين وبسبب سياساتها الاقتصادية تعتبر الحكومة مسئولة بنسبة ٩٥% عن الفقر والتفاوت الاقتصادي والاجتماعى فهى لا تنظر إلا إلى الطبقة الغنية ورجال الاستثمار وتحابى الأغنياء والقادرين وتساعدهم وتقف ضد الفقراء والمحتاجين ... ، لقد تركت الحكومة لصوص البنوك وأصحاب المشروعات الوهمية اللى نهبوا البلد وهربوا... ، الحكومة مسئولة بالفعل عن فقرنا إحنا وغيرنا كثير إحنا بنشتغل كثير وأصبحنا زى اللى مربوطين فى ساقية ومفيش فايده .الدولة خلت عيشتنا مرار مع إننا بنفنى عمرنا فى خدمة البلد ولكن لا شئ ينتظرنا سوى الجوع والفقر والحرمان

وبفعل السياسات والتوجهات الاقتصادية للحكومة والآثار الناجمة عنها فإنه " ... يمكن ، وأكد ، وبسهولة ، أن يندفع الفقير المحروم إلى المشاركة فى أعمال عنف ضد الدولة إذا كان شايف أنها مسئولة عن هذا الفقر والحرمان ... ، ولان حاجة الفقير وعدم وجود المال اللازم ليشبع حاجاته وحاجات أولاده تدفعه للقيام بهذه الأعمال والمثل عندنا يقول : " يا واكل قوتى يا ناوى على موتى " ، ويا روح ما بعدك روح ، يعنى بعد الروح فيه إيه تانى الواحد ممكن يخسره ... " .

" ... والفقر ليس فضيلة أبدًا وعمره ما كان حاجة كويسة ومفيش إنسان يتمنى الفقر لأن الفقر وحش ولأن

سيدنا على قال : لو كان الفقر رجلاً لقتلته ... ، والجوع كافر ، والفقر زى الكفر لابد من محاربتة والتغلب عليه لأن الفقر وشدة الجوع ممكن تخلى الواحد يكفر بربنا ... وليس صحيحاً أن أبناء الأغنياء حققوا غناهم وثرواتهم لأن عندهم قدرات ومواهب ليست موجودة عند أبناء الفقراء ده كلام غير مضبوط لأن المسألة ليست فى المواهب والقدرات وإنما فى الظروف إلى عاشوا فيها وخلت حظهم كبير فى الدنيا وبسبب ما يتوارثوه عن آبائهم وأجدادهم كما أن البعض له نصيب كبير شوية فى سرقة ونهب ثروات البلد ... " .

ولمواجهة الفقر والتفاوت أو التقليل من حدتها يتعين "... على الدولة أن توفر فرص عمل لكل واحد قادر على العمل علشان تساعد على المعيشة .. ، وأن تقوم الدولة باستصلاح أراضى جديدة وتوزعها وتتوسع فى المشروعات الإنتاجية وبدون معوقات حتى يمكن تشغيل الشباب العاطل وتعطيه الأولوية ... ، وعلى الدولة أن تحكم بالعدل بمعنى إن الفلوس تدخل جيوب إلى محتاجينها وتعطى كل صاحب حق حقه وعليها أن تراقب الأسعار وتوفر الخدمات إلى بيحتاجها الناس فى المساكن والتعليم والمستشفيات ... ، وتقضى على الفساد إلى مالى البلد وتدبح الحرامية الكبار ولصوص البنوك إلى سرقوا أموال الشعب ... ، وتساعد الناس بتحسين المرتبات وزيادة المعاشات والتأمينات الاجتماعية لأنها قليلة ولا تكفى حاجة أصحابها ولا تغير من أوضاعهم ... ،

وبصراحة ووضوح لابد من التغيير الجذرى والشامل
اللى يحقق إعادة توزيع الدخول والثروات فى مصر ... ،
إنها لا تكفى لإشباع احتياجات الناس ومواجهة حرمانهم
لأن حوالى ثلاثة أرباع الشعب المصرى فقراء وبالتالي لا
يمكن للزكاة أن تحل مشكلة الفقر ولكن العدل والمساواة
بين المصريين هو الذى يحل مشكلة الفقر عندنا ... "
والبناء الطبقي فى المجتمع المصرى حقيقة يدركها
الفقراء ، ويعون جيداً أنه لا فكاك لهم من أوضاعهم داخل
هذا البناء وبالتالي " ... فمن المستحيل فى هذا الزمن
الانتقال من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى لأن حال البلد الآن
سيئة بسبب البطالة وسوء الأحوال الاقتصادية وعدم
وجود العمل اللى يوفر لقمة العيش للواحد ولأولاده
والانتقال والصعود لأعلى مستحيل بسبب الفجوة الكبيرة
والواسعة بين الفقراء والأغنياء فى بلدنا ، ولأن الغنى
بتزيد فلوسه والفقير تزيد حالته خراب أكثر

ولكن وعلى الرغم من استحالة الصعود الطبقي إلى
أعلى بالنسبة لهم فإن الفقراء يرون أن ثمة طريقين
للصعود الطبقي ، الطريق الأول ، " سهل وسريع
ومشواره قصير وهو طريق السلب والنهب والسرقة
والاختلاس والطرق الغير مشروعة وتجارة الممنوعات
والمخدرات والمشى البطال والحرام علشان يبقى الواحد
غنى وعنده عربية وفيللا وكل حاجة ، وعموماً
عندما يبلغ الفقر والحرمان مداه إلى حد الاختناق فمن
الممكن أن يدفع ذلك الإنسان الفقير إلى ارتكاب جرائم

زى السرقة والرشوة والدعارة في أحوال كثيرة ، بل ممكن يدفع الشباب الفقير إلى الاغتصاب لأنه مش لاقى يتجوز ويفتح بيت ، ولكن الحاصل في بلدنا أن الفقير لما يسرق أو يكون موظف صغير ويأخذ رشوة صغيرة بتقلب البلد عليهم ويفضحوهم ، في حين إن بعض الوزراء والمحافظين وكبارات البلد بينهبوا الملايين وماحدش بيعملهم حاجة ... ، وده بيحصل على الرغم من أنهم أغنياء ومش محتاجين إلا أنهم بينهبوا من منطق إن البحر بيحب الزيادة ... ، ومال سايب ولا صاحب له ، ومفيش قناعة عندهم ... ، أن الأغنياء لما يرتكبوا مثل هذه الجرائم يبقوا ولاد كلب ويستاهلوا قطع اليد والرقبة كمان ويجب إعدامهم علانية في مكان عام بسبب جشعهم وطمعهم ودناوة نفوسهم وعدم وجود رقيب ... " أما الطريق الثاني للصعود الطبقي لأعلى من وجهة نظر المبحوثين فهو " ... طريق طويل وصعب قوي وهو طريق العمل والكفاح والتعب بالعرق والشقاء والمجهود والعلم والعمل ... "

وعلى ما يبدو أن كلا الطريقتين مغلقان أمام الفقراء الذين قابلناهم ، فالطريق الأول مغلق لأنه وبرغم من فقرهم المدقع آثروا أن يسيروا حياتهم وفق منظومة أخلاقية صارمة تقيم وزناً للحلال والحرام والصواب والخطأ ، كما أنهم آثروا الاستسلام والتكيف مع أوضاعهم الراهنة ، والطريق الثاني مغلق أيضاً لأنه وعلى تعبير أحدهم " ... أنا باشتغل تقريباً ٤٨ ساعة في الـ ٢٤

ساعة ومفيش فايده ومش ملاحقين حتى السفر للخارج
أصبح مستحيلا الآن ... "

ب - آليات المصالحة والقبول والرضا :

يدرك الفقراء إذن وبصورة واضحة أوضاع فقرهم
وحالات حرمانهم ، وهم يعون وبشكل إيجابي أن هذه
الأوضاع والحالات ظالمة لهم كيفاً وكماً وبالقدر نفسه
يعرفون جيداً أسباب بؤسهم وشقائهم و بالقدر بنفسه أيضاً
يدركون جيداً أنهم مسحوقون عاجزون وليس بأيديهم أية
فرصة لتغيير هذه الأوضاع والحالات ، ففي ظل علاقات
القهر والتسلط والخضوع فقدوا تماماً السيطرة على أمور
حياتهم ، وخضعوا للقوى القاهرة على تنوعها وتعدد
مستوياتها " ... لأن محدش يقدر يعمل حاجة وإلا يروح
وراء الشمس ... الناس بقت زى الفراخ والخرفان ... ،
والدولة قوية ونظام الحكم شديد وإيده طايلة ... ، وإحنا
مش قد الدولة إلى عايزانا لا نشوف ولا نسمع ولا نتكلم
... " ومن ثم لم يعد أمام الفقراء سوى الاستكانة
والاستسلام للواقع القائم بكل ما يحتويه من قوى قاهرة
حولتهم بالفعل إلى كائنات عاجزة .

إن الذهنية الشعبية للفقراء لم تجد بداً من قبول
الواقع ، بكل حقائقه وبكل ما ينطوي عليه من علل
وتناقضات وكان على هذه الذهنية أن تنشأ خطاب
الصبر على المكروه والتسليم بواقع الحال . ووجد الفقراء

فى تراثهم الدينى والشعبى المبررات الكثيرة ، التى تمكنهم من تسويغ الفقر والطبقية وقبولها ، كما وجدوا فيه المدد والعزاء والسلوى وما يمنحهم القدرة على التحمل والقناعة والرضا ، وما يقلل لديهم من شأن الحياة الدنيا ويحط من قدرها وقيمتها فى أنفسهم بعد أن ضنّت عليهم . وهى تصورات تدفع إلى ترسيخ استكثاناتهم وإجراء مصالحة مع واقعهم البائس ، إلى الحد الذى انتهى بهم إلى الاعتقاد اليقيني بأنهم خلقوا فقراء معدمين فمن رأيهم أن " ... المتعوس متعوس ولو علقوا على رأسه فانوس ... ، وأن هذه مشيئة الله وعليه يعد الفقر والتفاوت أمراً مقبولاً .

لقد كان من شأن تقاطع فهمهم لواقعهم مع تدينهم أن ينتج نسقاً معيارياً مغايراً تتناقض كل مفرداته تماماً مع إدراكهم الصحيح لهذا الواقع . إنه نسق يحكم ويضبط ويوجه رؤاهم وسلوكياتهم وتصرفاتهم وحياتهم برمتها ويشكل لديهم قناعات المصالحة والقبول والانسجام والرضا بالأوضاع المجحفة بهم ، التى باتت تهدد حتى مجرد بقائهم على قيد الحياة ، وأن عليهم برغم ذلك التحلى بالصبر فى مواجهتها .

فى خطاب التدين الشعبى ، للفقراء تتبدل الأسباب والعلل وتتغير الرؤى والتصورات لتشكل معاً آليات المصالحة والقبول والرضا بالواقع . هنا تنتفى تماماً المضامين المادية الموضوعية المحددة والواضحة للفقر والغنى وللمتغيرات الواقعية لتخلقها ، التى سبق وأن

حددها الفقراء أنفسهم ، بل يلتبس الأمر عليهم إلى حد التناقض الواضح والبين في تحولهم من تشخيص الفقر كظاهرة موضوعية اقتصادية اجتماعية ، إلى حد اعتباره مثالا دينيا مقدسا . فكلنا فقراء إلى الله وكل المخلوقات في حاجة إلى الله ... والعبد القوي الإيمان هو العبد الفقير إلى الله ... " وهكذا يتحول الفقر من فقر الممتلكات والحاجات المادية إلى نوع من الفقر المقدس الذي يبتعد تماما عن الماديات والاهتمامات الدنيوية " ... فالفقر حشمة والعز بهدلة ... ، والقناعة كنز لا يفنى ... ، والقناعة رأس مال الفقير وهي مال وبضاعة ... ، والفقير المفلس يكون في أمان الله ورعايته ... ، وإن من كرهه ربه سلط عليه بطنه ، وبالتالي فإن إشباع الحاجة وكفاية العيش يعد سخطا من الله على عبده ... ، والغنى غنى النفس وعفة اللسان والعمل الصالح ومراعاة ربنا في كل حاجة والفقر والغنى مسائل لا تحسب بالفلوس يعنى ممكن واحد دخله قليل ولا يحمد ربنا أو ربنا يعطيه المال ويعطى معاه المرض ... ، ولكن ممكن واحد فقير ودخله قليل وحامد ربه ، ربنا بيبارك له فيه ويصبح القليل بين يديه كثير وعایش ١٠٠% فى حياته وربنا يبارك له فى أولاده وصحته وينام مرتاح البال ... " .

وليس هناك من أسباب أو مصادر يرد إليها الفقر وتفاوت أوضاع الناس وتمايزهم الاقتصادى الاجتماعى غير " ... حكمة ربنا وحده ، هو سبحانه له حكمة فى أن يكون فى الدنيا فقراء أو أغنياء علشان الحياة تمشى ولأن

ده رزق ومقسمه سيدك وهو له حكمة فى كده ... ،
 وإجرى يا ابن ادم جرى الوحوش غير رزقك لن تحوش
 ... ، ومن يعطيه خالقه من يخانقه ... ، وربنا بيعطى
 الناس بالميزان : إذا أغنيت عبدى يمكن يفترى واللى
 يستاهل ربنا بيعطيه واللى مايستهلش لا يعطيه ... ، وكل
 واحد ربنا خصص له رزقه حسب حالته لأن الله مقسم
 الأرزاق وهو يرزق الطير فى السماء وكل دابة على
 الأرض على الله رزقها وفى الأرض رزقكم
 وماتوعدون... ، وربنا عمل الناس درجات فوق
 بعض فيه ناس درجة أولى وناس درجة ثانية وآخرين
 درجة ثالثة . وده مذكور فى القرآن ، الفقر والغنى
 والرزق كل ده بأمر الله... " " ... والفقر نعمة من نعم
 الله وحاجة كويسة طالما أنه من عند ربنا وإحنا نحمد الله
 على الفقر لأنه سبحانه له حكمة فى كده وهو قادر يجعلنا
 أغنياء زى الناس الثانية ولكن مانقدرش ندخل فى حكمة
 ربنا ولا نعترض على إرادته ولان فيه عباد آخرين لا
 يصلح لهم إلا الفقر لأنهم لو اغتتوا ممكن تتلف أحوالهم
 أيضاً يعنى ده قدر مكتوب وحرام نقول أن الفقر كفر لأن
 الرضا بالمقسوم عباده وعدم الرضا اعتراض على إرادة
 ربنا ولذلك يعتبر التمرد على الفقر والشكوى منه كفراً
 واعتراضاً على إرادة الله ومشيئته ده يعتبر افتراء على
 إرادة الله واعتراض على حكمته ولأن ربنا قسم الأرزاق
 وانتهى الأمر واللى بيعترض أو يتمرد بإيده إيه يعمله
 يطلع بقى بسلم لربنا ويقول له عاوز أبقى غنى الرضا بما

قسمه الله للإنسان عبادة والشكوى والاعتراض على كده يبقى كفر بحكم الله . علينا أن نحمده ونرضى بالمقسوم وقادر ربنا يعطينا كما أعطى غيرنا ونعوذ بالله من الكفر بنعمة ربنا فكل اللي يجيبه ربنا كويس ولكن الواحد أحياناً لما يكون متضايق شوية من قله المال وشدة الحاجة ممكن يقول إن الفقر ولكن لازم نصبر شويه لأنه بعد الضيق يأتى الفرج وبعد العسر يكون اليسر والفقير القانع برزقه هو أحب العباد إلى الله وربنا يجعل القليل فى إيدته كثير وهو قنوع بحالته وبأن ده رزقه وعلشان كده هو قريب من الله لأنه قانع بعتاء الله وراضى بقليله وما قسم الله والرضا بالمقسوم عبادة ولأن ربنا بيفرح بالعيد الفقير الراضى بالمقسوم والمقدر والمكتوب له ولأن الفقراء صابرون على قضاء الله واتحرموا من حاجات كثيرة فسيدخلون الجنة قبل الأغنياء ولأن الأغنياء كفاية عليهم أنهم تمتعوا بفلوسهم الكثيرة فى الدنيا وبيحصلوا على كل شئ وأى حاجة نفسهم فيها فى الدنيا . الفقر والغنى إذا قدر محتوم علينا كتبه الله على العباد ولا حيلة فى الرزق ولا شفاعاة فى الموت فالعمر والرزق مكتوب لكل واحد وهو بيتخلق فى بطن أمه وعمره ٤٠ أربعين يوماً حيث يأمر الله الملك الموكل به أن يكتب عمره كام سنة ويحدد سعادته أو شقاءه فى الدنيا . وللازم نعرف إن الدنيا فانية وزائلة وليس لها قيمة وأن متاع الدنيا قليل وزايل وعلينا الاهتمام بالآخرة والعمل لها والمؤمن القوى الإيمان هو الصابر على الفقر وسوف يجازيه الله بالخير

وسيدخله الجنة لأنه صبر على الفقر وهو ابتلاء من الله لذلك علينا كفقراء التحلى بالصبر مهما كانت الأوضاع والظروف التي نعيشها وستكون لنا الجنة في الآخرة بإذن الله وعوضاً عن الدنيا وعلى الإنسان الفقير الحمد والرضا بما قسم له ولا ينظر إلى الغنى وسيعوضه الله ويكافئه بالجنة لأنه صبر على الجوع والفقر والمرض والحرمان وسيكون ثوابه كبير عند ربنا ... "

ولقد فضل الله بعض الخلق على بعضهم الآخر وجعل الناس مراتب ودرجات " ... ليس في الرزق وحده ولكن في كل حاجة لأن كل ما في هذا الكون وكل ما يحدث فيه يكون بأمر الله ولحكمة لا يعلمها إلا الله وحده وعلشان تعمر الدنيا ويبقى فيها حركة وخير وشر . ولا اعتراض على إرادة ربنا وتقسيمه للأرزاق ... ، ربنا عايز كده لذلك ربنا عملنا درجات في الرزق وهو يرزق من يشاء بغير حساب قسم الله الرزق بقدر لكل واحد . وهو له حكمته في أن يوسع على ناس ويضيق على ناس تانية علشان يختبر إيمان كل صنف وفئة هيعملوا إيه بالفلوس أو يعمل إيه في حالة الفقر هل سيكفر بربنا بسبب فقره ! ... ، ثم إن الدرجات مطلوبة واللى يبص فوق رقبتة توجعه ولأن لو أنا غني وأنت غني مش هتلاقى ناس تشتغل ومش هيبقى في سبائك وميكانيكي وحنطورجي ... ، ولو كانت كل الناس أغنياء ماكنش يبقى فيه باشا وغفير ... ، يعني انت عاوز تبقى أمير وأنا أمير فمين يسوق الحمير !؟ ... ، لازم يكون فيه طبقات بين

الناس ويكون فيه أغنياء وفقراء دى سنة الحياة وربنا عمل كده علشان يمتحن الناس فى معيشتهم فى فقرهم وغناهم ... ، دى حكمة ربنا وقدره علشان لا يكون الناس متساويين فى كل شىء والحياة تمشى ويكون فى تعاون بين الناس فى المنافع والناس تساعد بعضها فى المعيشة والعمل والدنيا تعمر وعجلة الحياة تدور ... ، وطالما إن الفقر والغنى قدر الله المحتوم فى عباده وطالما كان تفاوت أوضاع العباد الطبقية تعبيراً عن إرادة الله ومشيئته وحكمته فإن انتقال المرء من طبقة فقيرة إلى طبقة غنية قد يكون مستحيلاً والاستحالة تأتى من كون " ... الله قد خلق الغنى غنى والفقير فقير كل واحد فى درجته ومقامه لا يغادرها ... " ولكن الانتقال والصعود الطبقي لأعلى قد يكون ممكناً أيضاً برغم استحالة لأنه " ... مفيش مستحيل أمام إرادة ربنا لأنه الرزاق ويكون الرزق عطية من عند الله وربنا يبعث الرزق من أوسع الأبواب ... " وسبيل الفقراء إلى الحصول على عطايا ربهم ورزقه الواسع هو " الإخلاص فى العبادة لله والتمسك بالإيمان القوى المخلص لله والتحلّى بالصبر ، ووقتها سيفك الله أزمة كل عبد صابر قريب منه وبيراعى ضميره وبيؤدى كل الفروض الواجبة عليه... "ولذلك فإن الفقير الذى يقدم على ارتكاب جريمة بوازع من فقره يعتبر فى هذه الحالة " ... غير مؤمن لأنه غير مقتنع بحكمة ربنا وقسمته للرزاق بين الناس... ، وحتى إذا ما أقدم على ارتكاب أية أعمال عنف ضد الدولة بسبب تصوره أنها مسئولة

عن فقره يبقى معترض على إرادة ربنا ويريد أن يخرب البلاد . أما الأغنياء إذا ما ارتكبوا جرائم سرقة واختلاس ورشوة ... ، يبقوا كفار وفجار وجاحدين لنعمة ربنا وإن إيمانهم قليل وبعدوا عن الله واستهتروا بأوامره ... " .

ثمة مفارقة إذن يثيرها محتوى خطاب التدين الشعبى للفقراء بشأن الفقر والطبقية فمعروف نظرياً على الأقل أنه كلما زادت القدرة على إدراك وفهم الظلم الاقتصادى والأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، التى تميز بها جماعات طبقية بعينها داخل المجتمع ، كلما زادت إمكانية انخراط وانغماس هذه الجماعات الطبقية ، فى الفعاليات السياسية المقاومة لسياسات نظام الحكم ، الذى يعد مسئولاً بحكم اختياراته وتوجهاته وسياساته عن الظلم وخلق الأزمة وتفاقمها . ذلك أن نضبح الوعى بتناقض المصالح ، يدفع بالضرورة إلى المقاومة والتمرد والثورة ، ولكن الفقراء هنا لديهم قصة مغايرة . فبرغم إدراكهم لمصالحهم الحقيقية وبتناقض هذه المصالح مع مصالح غيرهم ، وبرغم وعيهم بشقائهم وعلل هذا الشقاء ومصادره ، إلا أنهم أنشأوا خطاب الصبر على المكروه ؛ لأنهم أدركوا أن النضال الطبقي ضد هذا المكروه لن يكون مجدياً ، بل سيجلب لهم المزيد من القمع والقهر ويضاعف معاناتهم . إنهم وبرغم أحلامهم بالعدل والحرية والانعتاق من بؤسهم وفقرهم ، إلا أنك تلمح لديهم حالة فريدة من انكسار الروح وضعف الهمة وفتورها وخور إرادتهم وانكسارها أيضاً ، وتسيطر عليهم بالكامل روح

انهزامية ويستولى عليهم ، بل يمتلكهم تمامًا وبشكل طاغ الإحساس بالهزيمة الداخلية ، فهم أشبه بالمهزومين المحاصرين بكل لحظات الضعف والخوف وخيبة الأمل ، فأمالهم محبطة موعودة بكل غلظة وقسوة واقعهم ، ولا يجدون من مفر أمامهم سوى الاستسلام المطلق لهذا الواقع وما يتوهمون أنه قدر قد كتبه الله عليهم . ومع العلم بأنهم ليس لديهم ما يخسرونه إذا ما أرادوا العدل والحرية ، ولكن على ما يبدو أن القنوط والإحباط واليأس قد تسلل ، ثم تغلغل في كياناتهم إلى حد أن سكن قلوبهم وعقولهم وصاروا يجزمون وبيقين قاطع بأنه "مفيش فايده" ، أنهم لا يأملون في خلاص أو انعتاق ، لقد آثروا السلامة مع الدونية والتهميش ، والصبر على المكروه ومصالحته والرضا بما قسم لهم .

الفصل الرابع
السلطة السياسية
في خطاب التدين الشعبي لفقراء الحضر

ينطوى خطاب التدين الشعبي لفقراء الحضر على فهم خاص للسلطة السياسية والحاكم ، كما يطرح هذا الفهم بالضرورة ممارسات خاصة إزاءها . ولقد كان من شأن تقاطع فهم الفقراء وممارستهم تجاه السلطة والحاكم مع تدينهم ، أن يقدم لنا فهماً يتسم إلى حد كبير بالتعقيد والتركيب الشديد . ويتأسس هذا الفهم على قاعدة المصلحة/ الأمان ، وهى فى تقديرى قاعدة تناقضية وغير مستقرة تماماً . وكان من شأن هذا النوع من الفهم أن يفرز كيفيات متنوعة ومتباينة بل ومتناقضة فى الوقت ذاته من السلوك الشعبى للفقراء تجاه هذه السلطة . وهذه الكيفيات السلوكية المتنوعة والمتباينة والمتناقضة ، تتسم فى مجموعها بغلبة الطابع البراجماتى النفعى الواضح عليها ، فهى تجمع فى أن واحد بين عبادة السلطة وتقديسها ، واستهجان ممارستها ونعتها بأبشع الصفات وبين إمكانية الخروج عليها ، كما تجمع بين خشية السلطة والخوف منها وتجنبها وبين محاولة الاستفادة منها بل والسخرية منها والتحايل عليها وخداعها .

وإذا كان من الصحيح تاريخياً أن المصريين قد أقاموا أقدم حضارات الدنيا ، فإنه من الصحيح أيضاً أنهم أول ديكتاتوريتها ، سجدوا لها وقدموا حكوماتهم مهما كان الذى يتربع على عرشها ، وتلذذوا بطغيان حكامهم الذين امتهنوا إرادتهم وفرضوا عليهم الذل والخضوع ، إلا أنهم وللمفارقة ، يبلغ بهم الحزن مداه إذا ما فقدوا حاكمهم الطاغية .

وبالرغم من هذه الوضعية إلا أنك تلمح قدرًا كبيرًا من الدعة الآمنة والمستقرة على وجوه المصريين المغلوبين على أمرهم ، وتذكر في الوقت ذاته تعاضم إحساسهم بالخوف من السلطة وبطشها ، وبالقدر نفسه أيضًا إحساسهم بالفزع الذي يملأ قلوبهم على لقمة العيش. أحاسيس تسيطر عليهم وتتسيد كل مواقف حياتهم ، إلى حد أن صارت ركنًا ركينًا في بناء شخصياتهم منذ الصغر . أذكر أن أمي كانت ، ولا تزال حتى اللحظة تردد على مسامعي دومًا ، عندما استشعرت بدايات التمرد والرفض والاحتجاج ، في بداية عهدي بالشباب وفورته وثورته : " ... ملناش دعوة يا ابني ... صبعي في عين اللي في السوق ... هو أنا لوحدي اللي في السوق !؟ ... إمشي جنب الحيط ... وامشي عدل يحتار عدوك فيك ... ، ويا بخت مين بات مغلوب ولا باتشي غالب ... ، ونتعلم أحسن ونشوف مستقبلنا ... ، وناخذ بالننا من أكل عيشنا ... ، وربّي عيالك أحسن لك انت مش هتصلح الكون ... ، واحنا مش قد الحكومة ... ، " . وما إلى ذلك من كل أبجديات وقيم الخوف والجبن والسلبية والطاعة والعجز و التقاعس ، والصبر والسكينة والمواظبة التي تشبع الأمهات في مصر أبناءهن عليها منذ نعومة أظافرهم ، إلى الحد الذي يدفع إلى تقرير أنها قد تسربت إلى كامل خلاياهم ، وكل بنائهم النفسي خلال عمليات التنشئة والتطبيع الاجتماعي ، التي خضعوا لها منذ ولادتهم ،

وكرستها وأعدت إنتاجها مؤسسات أجهزة الدولة الأيديولوجية الدينية والتعليمية والإعلامية ، بحيث تجذرت في حياة المصريين جميعهم وشكلت تراثا متراكما من الخوف المختزن في وعيهم ووجدانهم ، خوف من الحاكم ومن السلطة الحكومية ، وحتى من زي العسكر والموظف الميري وإن كان في المستويات الوظيفية الأدنى ، إلى الحد الذي صار معه خوف المصريين من السلطة وكان هذه السلطة " كلب وسد الطريق " على حد تعبير المبدع صلاح جاهين ، سد الطريق أمامهم على كل أمل للإفلات من قبضة الطغيان بكل سوءاته ومخازيه .

وتسيطر على عقول المصريين ونفوسهم شمولية منذ العهود السحيقة ، ويتم توارثها ، تبدأ من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ، وصولا إلى الهياكل السياسية ، وحتى الهياكل الدينية ، وهذه المؤسسات في مجموعها تمارس القهر والإكراه على جموع المصريين وتبث في نفوسهم حملات الإذعان ، وتدريبهم على طقوس الخنوع والخضوع . فغير مسموح بأن يناقش أحد الأب البطريرك كبير العائلة المسيطر ، أو الأستاذ صاحب السلطة في المدرسة والجامع ، أو رئيس الدولة ، أو حتى رجل الدين . فمطلوب من المصريين جميعهم السمع والطاعة ، وأن يستسلموا صاغرين لكل سلطان وإلا اعتبروا من العصاة الفوضويين المتمردين أو الكفرة الملحدين .

وفي تقديري ، أنه كان من شأن الاستمرارية الفرعونية في هيكل وبناء الحضارة المصرية ، ثم الإسلام بوصفه ديانة أن يكرس هذا الفهم للسلطة والحاكم لدى المصريين . فالفرعونية تكاد تكون مأساة المجتمع المصري السياسية المستمرة وهي كلمة تعسة ، على حد تعبير جمال حمدان^(٢٥) ، إنها علم دال على الطغيان المصري البغيض و المستمر عبر مراحل التاريخ المصري بكل عهوده ، فعلاقة الحاكم والمحكومين ، كانت ولا تزال علاقة مقت وقهر ، وإكراه وكره ، واستبداد و حقد . والعلاقة بين الحكومة والشعب قوامها الريبة والعداوة الصامتة ، فالحاكم عدو للمحكوم ، والسلطة المطلقة تتحول في غيبة الرقابة والمسألة الشعبية إلى حكم العصابة . وذروة المأساة هي أن مصر ظلت أبدًا هي حاكمها ، وحاكمها هو عادة أكبر أعدائها وشر أبنائها ، يتصرف كما لو كان صاحب البلد ومالكها ، وهو ولي النعم ، الوصي على الشعب القاصر . ووظيفة الحاكم أن يحكم الشعب وعلى الشعب الطاعة . والمصري الوطني الصالح الطيب هو في عرف الحاكم المصري ، التابع الخاضع . وكان المصري لا يكون مصريًا إلا إذا كان عبدًا أو كاد أن يكون كذلك . ينظر الحاكم إلى مصر وكأنها ضيعته أو عزبته الخاصة ، وإلى الشعب بحسبانه قطيع الخراف ، وأحسن حكام مصر هو من يتبنى فكرة الراعى الصالح و الرعية التوابع في سياق من العلاقات

الأبوية العقيمة والعتيقة ، يستيقظ المصريون من نومهم صباحًا ، وعبر تاريخهم الطويل ، لينظروا إلى مقام حاكمهم العالى فيرونه مستقرا فوق رعوسهم وفوق عرشه ، فيحمدون الله لأنه قد أبقاه لهم حاكمًا ملكًا رئيسًا سنداً وحكيماً وقائداً لمسيرتهم ، وبطلاً ونعمة إلهية مهداة إلى شعب مصر المبارك . لذلك كان ، المصريون عبيد الفرعون ، وعبيد السلطان ، وعبيد الملك ، وعبيد رئيس الدولة والحاكم وفى تصورى أنه ليست ثمة مبالغة إذا ما قررنا أننا بصدد فرعونية قديمة ومحدثّة وتتسم بالديمومة ، ومملوكية جديدة فى أودية ومؤسسات تنكزية عصرية تصل إلى حد المسخ . فالحاكم هو الملك الجمهورى ، وهو الفرعون الجالس على كرسى الحكم طيلة حياته ، ومن المثير للدهشة أنه جاء بإرادة الشعب ، حتى يقضى الله أمرًا كان مفعولا . ومن شأن هذه الظاهرة أن تدفع إلى تقرير أن جوهر الحكم ومحتواه المستمر عبر عهود التاريخ المصرى هو الطغيان الفرعونى والحكم المطلق والشمولى فى المبتدأ والمنتهى . عهود متعاقبة من القهر والكبت والقمع ، ووعده تام لأية معارضة ، إن وجدت ، تحولت معها الجماهير المصرية إلى ما يشبه القطيع السياسى ، الذى تتم قولبته مرة فى تحالف قوى الشعب العاملة... ويعيش أهل بلدى وبينهم مفيش تعارف يخلى التحالف يعيش .. تعيش كل طائفة من الثانية خائفة .." . ومرة فى المنابر والأحزاب الشكلية

التي نشأ أغلبها بقرار من الفرعون كبير العائلة المصرية
الذي تجب له كل الطاعة . ومن يعارضه من الأراذل
ويختلف معه هو خائن ، جاحد ، حاقد يتعين رده عبر
"ديموقراطية الأنياب والأظافر ... ، أو فرمه بمفرمة
الديموقراطية أيضا ، " محض شكل ديموقراطي فارغ بلا
مضمون ، أو محتوى ؛ لأنه في كنف الفرعون العظيم ،
وعن يمين ويسار حكمه ، الأمر الذي أصاب المصريين
المعاصرين بحالة عقم سياسي ، وبحيث لم يعد بعدها لى
منهم إلا الحق في أن يقول فقط نعم .. نعم .. ، وحتى
"الجنين في بطن أمه يقول نعم للسيد الرئيس .." على
تعبير إحدى لافتات الدعية الانتخابية في حي السيدة زينب
بالقاهرة خلال انتخابات الرئاسة في خريف عام ٢٠٠٥ .
يرى المصريون حاكمهم وكأنه سيدهم الأعلى ، له كل
التقديس والطاعة واجبة له ، فهو يملك كل الصلاحيات ،
مطلق اليد ، كامل السلطة ، فكل السلطات رهن إشارته
وفي قبضته حتى في السلطة التشريعية "يضغط الرئيس
على الزر فيخرج التشريع المراد فوراً ...". الرئيس فى
عرف المصريين و فى أذهانهم كلى القدرة والجبروت ،
السياسة حكر عليه ولا شريك له ولا منافس . هو
المانح والمانع ، والواهب العاطي ، الزعيم الملهم ، كبير
العائلة ، بطل الحرب والسلام ، صاحب الضربة الأولى ،
ربان السفينة الحكيم المدرك والعالم وحده بمصلحة هذا
الوطن لا يناقشه أحد ، لا يسأل عما يفعل والرعية من

شعبه يسألون عما يفعلون ، على حد تعبير الشيخ
الشعراوي في حديثه للرئيس السادات بعد أحداث ١٨ و١٩
يناير من عام ١٩٧٧ وعلى الرعية الإذعان لإرادته
والهتاف باسمه ودوام حياته ونظام حكمه ؛ لأنه وحده
يمنحهم كل شيء ، ولا يوجد في عرف التعامل معه
حقوق لهذا الشعب ، ولا حق للمواطن ، وإنما الرئيس
الأعلى في مقابل الأمة بكاملها أو رعيته التي تقف على
أطراف أصابعها يطلبون منه المنح والعفو عن تجاسر
وطالت قامته ، أو طال لسانه مطالبًا بحق من حقوق الأمة
" ... جئنا نعرض عليك مطالب الجيش والأمة ... أية
مطالب ؟ لا مطالب لكم... لستم إلا عبيد إحساناتنا...".

ويقدم الإسلام تصورًا راسيًا للكون يضع الله
والسلطة على رأس العالم في تصور هرمي ، يصعب فيه
أحيانًا التفرقة بين الله والسلطة ، وإلى الحد الذي يعبد
فيه المصريون الله بتملق السلطة ، ويعبدون السلطة في
شخص الله ، وبالتالي يصبح كل شيء في المجتمع يفعل
من أعلى إلى أسفل ، من الله إلى الحاكم الرئيس ومنه إلى
العباد والرعايا ، الذين يتعين عليهم السمع والطاعة للواحد
القهار في الدين والسلطة أو الحاكم ، وكما يتقرب العباد
إلى الله فإن عليهم التقرب إلى السلطة أو الحاكم ، إلى
الحد الذي تضيق فيه المسافة بين الإله والسلطة ، إلى حد
التماثل بينهما ، فيصبح " حاكمك ربك " ، وأن طاعة
الحاكم من طاعة الله ورسوله ، والطاعة للحاكم واجبة ،

حتى لا نقع في الغلط... ، والسلطة من الله ويجب طاعتها والخضوع لها والامتثال لأوامرها ... ، وعلينا طاعة أوامر الحاكم ونمشي وراه لأنه ودولته يمثّلوا ربنا في الأرض ... ، فربنا بيامر الحاكم والحاكم بيامرنا يعني كل شيء بأمر الله وأمر الحاكم ... ، ويتأسس على ذلك أن الخروج عن طاعة الحاكم وأولى الأمر يكون مسكوناً في خطاب التدين الشعبي للفقراء بالخوف من الفتنة ، وتفكك وحدة الأمة وضياع لقمة العيش وخسارة وضياع روح النبي آدم ، ولأن الذهنية الشعبية للفقراء لا تتصور أحداً يمكن أن يعارض الحاكم لأنه لا أحد منهم يمكن أن يقول " للغول عينك حمرة " والحاكم في عرفهم أيضاً غول ... ، وشرطته وجيشه وقانونه هم عينه الحمراء . ولكن هذا الخضوع لم يمنع الفقراء من استهجان ما تمارسه السلطة تجاههم من قهر متواصل .. ، " قالوا يا فرعون إيه فرعونك

قال : ما القيتش حد يردني ... " ويعبر الفقراء عن استهجانهم للسلطة بلعن مؤسساتها الأكثر عنفاً وتأثيراً في حياتهم وأعنى بالتحديد المؤسسات الاقتصادية ومؤسسة القمع المادي أي الشرطة ، والمؤسسة الدينية الرسمية . وهم يطلقون على موظفي هذه المؤسسات أقبح سباب يملكونه " فابن الحرام يطلع يا قواس يا مكاسي ... " أي أن يكون حامل قوس ويعنون رجل الشرطة ، أو

جانبى ضرائب وهما مهنتان لا يخلو من يمارسهما ، من ظلم الناس وإعانة الظلمة عليهم .

وتعي الذهنية الشعبية للفقراء أيضاً وبالقدر نفسه من الدقة ، الدور الذي تقوم به المؤسسة الدينية الرسمية وفقهاؤها ، في تبرير ممارسات نظام الحكم المتسلط عليهم ، وإكسابه شرعية وقداسة دينية مزعومة ، بل ويدركون تماماً تورط ممثلي هذه المؤسسة حتى ذقونهم في وحل الواقع الاجتماعي ، ... المشايخ ورجال الدين اللي بيقولو لنا إن طاعة الحاكم واجبة وإن ظلم حتى لا يحدث انقسام أو اضطراب في أحوال الأمة والناس ...

دول مش مشايخ ، إنهم منافقين وخايفين من الحاكم وبيحللوا وظائفهم وبيحافظوا على كراسيهم ورواتبهم ومعندهم ضمير دول مشايخ عمم يعني أونطة ، كما ترسم الأمثال الشعبية الكثير من الصور الكاريكاتورية لفقهاء السلطان ، تعبر بدقة عن حقيقتهم ... " قالو للشيخ يا سيدنا الحيطة بال عليها كلب ، قال تنهدم سبع مرات وتتنبي سبع مرات ، قالو دي الحيطة اللي بينا وبينك فقال لهم أقل الماء يطهرها ... " ومثل هؤلاء الفقهاء " يفتون على الإبرة ويبلعون المدرة " كما أن الذهنية الشعبية للفقراء لا تتخدع بالمظهر الخارجي لمثل هؤلاء الفقهاء وأمثالهم من المغالين في التدين " لأن أمثالهم " ... ضلالي وعامل إمام ... ، وهو كالقط يسبح ويسرق ... ، ويصلى الفرض وينقب أرض ... دول متخفين وراء مظاهر

التدين بذقونهم ولبسهم ... " ويدرك الفقراء غشومية السلطة وبطشها ، ومن ثم ابتدعوا تاريخياً آليات متباينة للتعامل مع هذه السلطة وممثليها ، وهى آليات تجمع بين تجنب السلطة وخشيتها ، والنيل منها بأسلوب الرمز والسخرية باعتباره نوعاً من التمرد البديل ، من ناحية ، والتحايل عليها وخداعها والتهرب منها من ناحية أخرى بل وتطرح إمكانية الخروج والتمرد والثورة عليها إذا ما تعاضم فسادها وظلمها لهم . ولا نبالغ إذا ما قررنا أن هذه الآليات قد أصبحت ، تاريخياً ، جزءاً من التركيب العضوى للنسق الاجتماعى المصرى وتفاعلاته . ففى مخزون المصريين الحضارى بعامة والفئات الفقيرة والضعيفة منهم على وجه الخصوص ، خوف وحذر لا نهاية لهما من السلطة ، يخشى الفقراء السلطة " ... لأن سيف السلطان طويل ... " وكل حاجة تحت إيدىه ... ، لأنه قادر وإيدىه طائلة يقدر يجينى وأنا فى حضن مراتى ويستولى على كل شىء فى البلد دون اعتراض من أحد ... " ولأن السلطان سلطان فعلىنا الطاعة " . ويعتبر قبول القهر ضرورة لا مفر منها ومن ثم " ... فضرب الحاكم شرف لنا ... " ولأنه غصب عننا رضينا أم لم نرض هاننضرب ... " وعليه يكون " ... خد الشعب مداس ... " ولازم نعرف أن الحيطان ليها ودان ... " وأن الخوف يربى الخوف ... " وعلىنا أن نطاطى علشان تفوت ... " وطاعة الواحد للسانه ندامة ، ولولاك يالسانى وما انسكيت

على قفايا ... " ولدرء بطش الحاكم ... "علينا دائماً الطاعة
والمسايسة وكسب وده علشان لقمة العيش ... " هنا يجد
الفقراء المسحقون أنفسهم فى مواجهة السلطة الجائرة بكل
آلياتها ومؤسساتها ، وهم مفتقدون تماماً لمن يدافع عنهم
ويعينهم ويحشدهم ، ويكفل إراداتهم ، وينظمهم ويحركهم
فى مشهد صراعى ضد هذه السلطة ، حتى بعد أن أصبح
الشيخ الفقى حامل كلام الله شريكاً للسلطة فى نهبهم
وفى تبرير ظلمها لهم .

... فالناس من حقهم الثورة على حكمامهم وخلعهم
إذا لم يلتزموا بمصالحهم وإذا كانوا ظلمة ، أو ارتكبوا
أفعالاً تضر بمصلحة الوطن ، أو خانوا البلد ، أو نهبوا
أموال الشعب واستولوا على ثرواتهم لحساب أنفسهم
وأسرهم وحاشيتهم ... " وإذ اشتدت حدة الفقر وتم تجاهل
حقوق الفقراء ، ... " لكن الشعب فقير وغلبان ولا يملك
حتى قوته وأكله يبقى إزاي يعمل ثورة على حكامه ؟ ... ،
دى مسألة صعبة أوى فى بلادنا ... ، الواحد أحسن حاجة
له ليش جنب الحيط علشان يعرف يربى أولاده من غير
مشاكل ... " ، على الاهتمام بأولادى وبيتى وخلص ... ".
لا مفر إذن من المناورة والخداع لتحاشى بطش السلطة
وإرضاء المتسلط وبالتالي لا مانع لدى الفقراء أبداً من
... الرقص للقرى فى دولته ... " واللى مانتقدر توافقه نافقه
... " إن الخوف من بطش السلطة وإدراك أن الدخول فى
معركة حاسمة معها قد تنتهى بإبادتهم ، دفعهم إلى مهادنة

هذه السلطة والتكيف معها بل والتواطؤ مع سياستها وتوجهاتها ، بدلا من التصدي لها لتغيير واقع حياتهم " ... ومفيش غير الواسطة لقضاء مصالحنا فى دواوين ومصالح الحكومة ...، المهم تكون الواسطة كبيرة شوية كعضو مجلس الشعب مثلا ، أو حد صاحب نفوذ كبير ، أو ندفع رشوة على قدنا ودى تبدأ من سيجارة وانت طالع كده ... " أوهدية ... " وعموماً لازم الواحد يكون له ضهر علشان ماينضربش على بطنه علشان يخلص مصالحه ... وإذا فشل فى كل ده مفيش غير الله نشتكى له لأنه فوق الكل و لانه قادر يرفع الظلم عنا ويعطينا حقنا وينتقم من الظالم ... " ويبلغ التناقص مداه فى فهم الفقراء للسلطة وممارستهم إزاءها فمن عبادة السلطة وتقديسها ، الى استهجان ممارستها تجاههم ، وصولا إلى الخوف من بطش السلطة وخشيتها ، ومن ثم تجنبها ومهادنتها ؛ لنصل فى النهاية لأن يصبح موقف الفقراء من هذه السلطة موزعا بين محاولة الاستفادة منها وبين السخرية ، منها ، فالفقراء يسعون جاهدين للاستفادة من السلطة لانها " ... إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه ... " حتى لو اضطريت إنك تغير ملتك لأنك إن دخلت بلد تعبد العجل فعليك أن تحش و ترمى له ... "

ويسخر الفقراء من السلطة برغم خضوعهم لها وبالتالي " فالسلطان يمكن مع هيبتة أن يتشتم فى غيبته ... " ويعنى هذا التشهير الخفى بالحاكم . وهناك كم

هائل من النكات التي يطلقها المصريون في عمومهم ، وبشكل يومي ، على حكامهم ، يسخرون منهم حتى في أحلك عهود الاستبداد والقهر والقمع ، ولكن وعلى ما يبدو بالفعل أن شر البلية ما يضحك فالكنايات السياسية التي ذكرها لنا المبحوثون ، تعبر عن حقائق مؤلمة وقاتمة وقاسية بالفعل ، في واقع حياتنا نحن المصريين . ولكن في المحصلة النهائية لم تتغير الحقائق التي سخروا منها ، ولا حياتهم أصبحت أفضل ، كل ما هنالك أنهم عالجوا أسقام الفقر والبؤس والاستبداد والطغيان والفساد وغياب العدل ، بدواء اسمه النكتة ، عليها أن تخفف عنهم قسوة الواقع وأزماته المتفاقمة ، ويتحايلون عن طريقها على آليات المراقبة والقمع المعنوي والمادي ، الذي تمارسه أجهزة الدولة الأيديولوجية والقمعية ، ومتحدية لهذه الأجهزة ومتجاوزة لما تمارسه من إجراءات المنع والرقابة دون أن تلحقهم أية إدانة (٢٦) .

الفصل الخامس
التدين الشعبي لفقراء الحضر
استخلاصات نظرية

فى تقديرى أن الفقر فى أعمق معانيه هو ترك الدنيا تمضى على ما هى عليه ، تحدد الناس وتحدهم أو تفنيهم وتهدهم ، تشكل حياتهم وميولهم وفكرهم ، دونما انتباه لما يحوزونه من قدرات وطاقات وملكات إنسانية لا حد لها على التعليم والإبداع والتحرر والارتقاء الوجدانى والأخلاقى والعقلى والجسمانى ، أو التوظيف الفعلى الحر لهذه القدرات والطاقات والملكات . وبهذا المعنى يصادر الفقر كل الإمكانيات المتاحة لسعادة البشر وبهجتهم ، فى ظل حياة تليق بالإنسان بوصفه إنساناً والتدين بالمعانى التى وجدناها فى هذا البحث يصبح على الضد من سعادة البشر وبهجتهم ، وتحقيق إنسانيتهم إذا ما كان يصلحهم مع الفقر والحرمان والقهر والاستبداد ، ويكرس هذه الأوضاع ويوفر الغطاء الأيديولوجى لإعادة إنتاجها ، ويعوقهم عن تغيير ما هو قائم ، عبر خطاب المسكون باليأس والاستسلام . يوفر التدين للفقراء كل العون والسلوى والمواساة والمصالحة مع واقعهم البائس ، مما يجعلهم قادرين على تحمل خيبة الأمل أو الإحباط والأسى واليأس ، من القيم والأهداف الدنيوية ، التى حرموا ، منها والتدين بتأكيدده على تجاوز الوضع الدنيوى الراهن الزائل ، ووجود حياة أخروية أبدية خالدة ، ستكون لهم وربما ستكون أهم من حياتهم الدنيا الراهنة إنما يوفر للفقراء وضعا يتسم بالأمل الذى يسهم بدوره فى إجراء المصالحة والرضا والقبول بينهم وبين واقعهم بكل ، سوءاته ، فهذا الواقع يعد فى هذه الحالة مرحلة انتقالية

إلى النعيم وجنات الخلد التي وبشروا بها ووعدوا أنفسهم بالفوز بها ، بحسب تأويلهم وفهمهم لدينهم ، وإن كان الحس الشعبي للفقراء يتشكك حتى من هذه الخاتمة لحياتهم " لأن المتعوس متعوس ولو علقوا على راسه فانوس ... " ولن ينال الفقراء شيئاً حتى فى الآخرة لأن الفقير " ... المغلوب مغلوب وفى الآخرة ينضرب بالطوب ... "

نحن أذن بصدد واحد من الأشكال المهمة لاستخدام التدين وتوظيفه فى سياق الحياة الاجتماعية ، وهو استعمال التدين كآلية للمصالحة مع الواقع القائم ، وحيث لجأت الطبقات الفقيرة المعدمة والعاجزة أيضاً ، وفى ظل شروط بعينها ، ترتبط بعجزها وخوفها مما قد يفعله فيهم الجلادون ، حراس النظام وسدنته ، من قمع ووحشية تضاعف بؤسهم ، لجأت الى التدين تستخدمه بقصد أو بدون قصد كأداة مصالحة مع واقعهم البائس ، وتسوغ قبول الوضع الراهن مهما كان جائراً ومستتبداً وقاهراً لهم . إن الأفكار والتصورات والممارسات التى احتواها خطاب التدين الشعبى للفقراء ، تعبر فى مجموعها عن الشعور بالعزاء عن الشقاء الدنيوى أملاً فى السعادة الأخروية ، كما يقدم للفقراء أنساقاً قيمية وأنماطاً سلوكية ، تهدف الى المحافظة على الوضع الراهن ، وتحول دون ظهور أية مبادرات من جانبهم للاحتجاج أو التمرد أو الثورة . التدين هنا يعقم قوى الاحتجاج والثورة ، أو يجهضها ويحول دون تطورها ونضجها إن

وجدت . وفي هذا المعنى بالذات يمكن أن تصدق المقولة الماركسية بشأن الدين كأفيون للشعب وكجملة من المنظومات العقائدية والقيمية والتعبدية ، والتي تحول دون قيام صراع اجتماعي بناء فضلاً عن وعد قوى التجديد والتغيير .

وتنهض المؤسسات الدينية الرسمية بدور بالغ الأهمية في هذا المجال ، يستند إلى سلطتها الدينية واحتكارها للنص الديني الرسمي ، واحتكار تأويله أيضاً ، وذلك لإجهاض أية محاولة للتغيير ولتجاوز الوضع الراهن ، من خلال الترويج للقيم وأنماط السلوك التي تحقق وتدعم المصالحة بين الجماهير الفقيرة وواقعها ، الذي يتسم بالظلم وغياب العدل وفقدان الحرية ، كما تشيع بينها انساقاً من المعاني القادرة على تأويل التفاوت والتمايز الاقتصادي الاجتماعي وقبوله ، وعلى الحد من الرغبات المادية والاجتماعية للفقراء ، بما يحقق تكاملهم وإماجهم في البناء الاجتماعي ، والتكيف مع ما هو قائم ، وفي إقناعهم بقبول حظوظهم الدنيوية كما هي ؛ لأنها قدر الله ومشينته ، وأن عليهم واجب القناعة والرضا بالمقسوم والاستكانة والخضوع ، ولأن المؤمن صحيح الإيمان يكون فاضلاً بقدر ما يطيع ويصبر على المكروه ، ويستسلم لمشينة غيره ، إلهاً كان أو أنبياء أو أولياء أو حكاماً أو آباء . وهذا ، في تقديري ، يرسخ ثقافة الصمت والطاعة والامتثال والخضوع ، التي تسلب البشر قدراتهم على الإبداع والمبادرة أو تعطل هذه

القدرات حال وجودها واستنفارها من أجل تجديد حياة البشر وإسعادهم .

يبقى أن أشير في هذه الخاتمة إلى أنني كنت وعلى امتداد سنوات العمر المنقضية أتصور أن أحياء الفقراء على الامتداد الرحب للوطن ، هي الرماد الذي يختفى تحته جمر النار ، الذي سيشعل نيران الثورة الاجتماعية في مصر ، والتي ستقيم ميزان العدل وتحرر الوطن . بكامله ولكن ما يبدو أنني كنت واهماً بل مغرقاً في الخيال إذ تصورت أن المطروح في المستقبل المنظور ، وفي ظل تفاقم الأزمة المجتمعية ، أن تكف الجماهير الفقيرة الخاملة عن خضوعها المعتاد ، وتتسحب من تعاونها بل وتواطئها المخزي ، مع الآليات الجارية في المجتمع ، والتي تكرر في النهاية إفقارها وظلمها وقهرها ، ومن ثم يمكن أن تقدم على إحداث كسور وتفكيكات هيكلية تتجاوز بها وضعية العجز والخضوع والاستسلام . وبمعنى آخر تقدم على ثورة شعبية ، تدفن بها بقايا الطغيان الفرعوني ، الذي يستमित في الدفاع من أجل استمراريته ، في زمن يوجب بالفعل ضرورة القطيعة مع هذه الاستمرارية ، التي فقدت تماماً كل مبررات وجودها ومشروعيتها ، على حد تعبير الراحل جمال حمدان .

وبعبارة أكثر وضوحاً كان السؤال الذي يطرح وبالبحاح : هل من الممكن في المستقبل المنظور أن يتحول فقراء المصريين ، وهم أغلبية ، وبشكل مباشر

إلى تحدى قوة الطغين الفرعوني ، وآله القمعية ، الذى استباحهم ويعتبرونه بكل صراحة ووضوح مسئولاً عما آلت إليه أحوالهم ؟! وأنا هنا لا أزايد على الفقراء والغلبة من أهل مصر ولا أطلب منهم أن يعرضوا أنفسهم لآليات القمع الوحشية للنظام ، بكل ممارساتها ، والنّى تصل الى السفالة والبلطجة وانتهاك العرض ، ولكننى أطرح هذا التساؤل في ظل فقدان هذه الجماهير لأية قدرات تنظيمية ، بمعنى انتظامها هي أو حتى طلائعها ، في هيئات وتنظيمات سياسية مهيكله وحقيقية ، وذات قواعد اجتماعية حقيقية ، قادرة على إيقاظ وعى المصريين ، وإثارة غضبهم واستثماره ، عبر تنظيمات يمكن أن تتولى مهام تعبئة الجماهير وحشدها ، وتكتيل إرادتها وتنظيمها وتحريكها ، في مشهد صراعي لإحداث التغيير الذى يحقق آمال الأمة في العدل والحرية . ولكن يبدو أن الرهان المستقبلي على هذه الجماهير كان رهاناً خاسراً . فالقضية في تقديري أيضاً ليست رهينة بتوافر الوعي والإدراك والفهم فحسب ، أو رهينة بمسألة التنظيم وحده . فبدون توافر الشرطين معاً لن تكون تحركات الفقراء سوى هبات جماهيرية لا تزيد عن كونها أحداث شغب كما تصفها أجهزة الإعلام الرسمي دومًا ، وتحدث نتيجة للاستفزاز المباشر ، الذى تحدثه سياسات وتوجهات النظام الاقتصادية . فوران وعفوية ماتلبث إن تهدأ وتتطفئ . إن هذه الهبات إنما تعبر بالفعل عن وعى متدنٍ لا يؤدي بحال إلى تغيير جذري ، ولكن يبدو أن

التاريخ الطويل من القمع والقهر للنظم الشمولية على أرض مصر ، والتي استعبدت المصريين ، قد جعلتهم وكانهم قد جبلوا على الأبعاد عن النهوض الحر بمسئولياتهم ، حتى تجاه صنع حياتهم وتجديدها ، و كان روح الأمة بكاملها — وليس فقراؤها فحسب — قد صارت بكاملها في قبضة الطغيان الذي يقودها إلى مهاوي اليأس والفساد والتدهور الحضاري . وأنا هنا أعود لأذكر بأنني لا أدعو الناس لليأس والاستسلام وقبول الأمر الواقع ؛ ذلك لأن الرهان على دوام هذه الأحوال باطل تماما ولأنه على الضد من طبائع الأمور ونواميس الكون ، ولا يتفق بحال مع حركة التاريخ . ولا يتأتى هذا البطلان من تصور أن المصريين الفقراء ستنفجر ثورتهم قريبا بحكم فرط إفقارهم وانسحاقهم ، و إنهاكهم إلى حد إصابتهم بالعمى والخرس والعجز — وإنما يتأتى بطلان الرهان على دوام الحال بفعل الزمن وحركة التاريخ ، الذي لا يرحم أحدا . إن رياح التغيير والثورة في مصر قد تأتي من حيث لا يتوقع النظام الحاكم ، وفكرة الانقلاب أو الثورة قد تتم أمام أعين حراس النظام ، وعلى الرغم من آلاته القمعية الجبارة ، التي جعلت الخوف يسكن قلوب كل المصريين وعقولهم ، بفعل ما يرونه من ضرب وسحل و قمع ، وانتهاك ، بل وقتل في بعض الأحيان ، كل ذلك جعل الكثرة من المصريين تكفر بالفعل بفكرة الخروج على النظام وكسر حلقة الطغيان التي أحكمت إسارها حول عقولهم وقلوبهم ونفوسهم .

الفصل السادس الإشارات والمصادر

(*) تكشف مراجعة القائمة الببليوجرافية المشروحة للإنتاج العربى فى علم الاجتماع خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٤ إلى عام ٢٠٠٠ أى على امتداد مايزيد قليلا عن ثلاثة أرباع القرن ، عن مفارقة مهمة فيما يتعلق ببحوث علم الاجتماع الدينى .

فعند مقارنة المنتج العلمى فى مجال علم الاجتماع الدينى بغيره فى المجالات الأخرى فى علم الاجتماع مجتمعة تبين أنه خلال الفترة من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٩٥ كان المنتج العلمى فى مجال الاجتماع الدينى .

يمثل ما نسبته ٢,٩% من إجمالى المنتج العلمى الاجتماعى فى المجالات الأخرى لعلم الاجتماع أما خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ ، وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية الأخيرة لدى مقارنتها بسابقتها ، فإن المنتج العلمى فى مجال علم الاجتماع الدينى يمثل مانسبته ٤,١٨% من مجموع المنتج العلمى فى المجالات الأخرى لعلم الاجتماع ، هذا مع ملاحظة أن المنتج العلمى فى سوسولوجيا الدين والوارد فى القائمة الببليوجرافية لايمكن بحال إدراجه فى مجمله أو على وجه الدقة فى مجال سوسولوجيا الدين بالمعنى الأكاديمى المتعارف عليه .

المراجع

(١) راجع :

- محمد الجوهري وأحمد زايد (إشراف) ، الإنتاج العربي في علم الاجتماع . قائمة ببليوجرافية مشروحة ، المجلد الأول ١٩٢٤ _ ١٩٩٥ مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ص ص ٣٣٦-٣٤٦ .

- محمد الجوهري وأحمد زايد (إشراف) ، الإنتاج العربي في علم الاجتماع . قائمة ببليوجرافية مشروحة ، المجلد الثاني ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ص ص ٤١٨-٤٢٩ .

(**) محمد الجوهري ، وأحمد زايد (إشراف) ، الإنتاج العربي في علم الاجتماع . قائمه ببليولوجرافية مشروحة ، المجلد الأول ١٩٢٤-١٩٩٥ والمجلد الثاني ٩٩٥ - ٢٠٠٠ مصدر سابق ، ويلاحظ أنه فيما يتعلق بالبحوث التي أجريت حول التدين الشعبي أنه خلال الفترة بين ١٩٢٤ - ١٩٩٥ كان هناك ستة أعمال فقط تناولت موضوعات ذات صلة بالتدين الشعبي ، من حيث بنيته الذهنية واطره التنظيمية ، وهي تمثل ٧,٦% من مجموع المنتج العلمي في مجال سوسولوجيا الدين الوارد في القائمة . أما خلال الفترة من عام ١٩٩٥- إلى عام ٢٠٠٠ فهناك أربعة أعمال فقط في التدين الشعبي وتمثل ٤,٧٦% من مجمل المنتج العلمي في مجال سوسولوجيا الدين خلال تلك الفترة . من بين البحوث المهمة ، حصراً ، في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتي تناولت بالتحليل الأطر التنظيمية للتدين الشعبي ، وبالتحديد الطرق الصوفية

- ، وبعض عناصر ومكونات البنية الذهنية للتدين الشعبي ، انظر :
 — حسن محمد سيد أحمد الشرقاوي ، الطرق الصوفية ومراسمها
 في محافظات الوجه البحري ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة
 الإسكندرية ، ١٩٧٣ .
- فاروق أحمد مصطفى ، البناء الاجتماعي للطريقة الشاذلية
 في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ،
 ١٩٨٠ .
- _____ ، الطرق الصوفية والضبط الاجتماعي
 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ .
- شحاتة صيام ، الدين الشعبي في مصر . نقد العقل المتحائل
 - (د . م : د . ن) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .
- عامر النجار ، الطرق الصوفية في مصر : نشأتها ونظمها
 وروادها ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ،
 ١٩٩٥ .
- محمد عبد السلام أبو زيد ، التحليل السوسولوجي لمفهوم
 الحلال والحرام عند بعض الشرائع الاجتماعية في المجتمع
 المصري ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ،
 ١٩٩٧ .
- أحمد أبو زيد ، الحياة الدينية في : محمد السيد السعيد
 (المحرر) ، حكمة المصريين ، مركز القاهرة لدراسات
 حقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٩ ص ص ٩١ - ١١٢ .
- (٢) محافظه الفيوم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بيان
 الخدمات الأساسية ، ديسمبر ١٩٩٣ .
- (٣) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام
 للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦ ، النتائج النهائية
 خصائص السكان إجمالى الجمهورية القاهرة ١٩٩٨ .

(٤) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط ، تقرير التنمية البشرية ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، ٢٠٠٣ . انظر أيضاً :

- <http://www.fayoum.8k.com/faycity-hm.2001/>

- محافظه الفيوم بيان الخدمات الأساسية مصدر سابق .
- علياء شكرى وسعاد عثمان وآمال عبد الحميد ، الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى الاسكندرية ١٩٩٥ .
- ممدوح الولي ، سكان العشش والعشوائيات . الخريطة الإسكانية للمحافظات ، نقابة المهندسين القاهرة ١٩٩٣ .
- (*) تجدر الإشارة هنا إلى أن الخبرات الشخصية للباحث وسيرته الذاتية تشكلان معاً مادتين ثرية يمكن التعويل عليها في البحث ، إذا كانت هذه الخبرات و تلك السيرة ذات صلة مباشرة بموضوع البحث ، وعلى أن يتم إدماجها في سياق البحث بطريقة مفيدة ، وبحيث يمكن تناول العلاقة بين الخبرة الشخصية للباحث وقضايا بحثه دون تقويض للدقة المنهجية ، ذلك لأن الباحث بكل تاريخه وتكوينه ، وبحثه مترابطان معاً بدرجة لا يمكن الفكك منها بحال ، باسم مزاعم الحياء والموضوعية .

(٥) انظر بشأن هذا التحديد لمفهوم التدين إجمالاً وبكل تنوعاته وتبايناته :

- عبد الباسط عبد المعطي ، الوعي الديني في الحياة اليومية في القرية . دراسة ميدانية على عينة من شرائح طبقية في قرى مصرية . ندوة الدين في المجتمع العربي ، القاهرة ٤-٧ أبريل ١٩٨٩ . ص ٣ .
- عصام فوزي ، آليات الهيمنة والمقاومة في الخطاب الشعبي ، في : قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات جرامشي . مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم

- الاجتماع ، مؤسسة عييال للدراسات والنشر مركز البحوث العربية ، دمشق والقاهرة ، ١٩٩٢ . ص ص ١٢٢-١٣٥ .
- محمود أمين العالم ، الدين والسياسة في : الإسلام السياسي ، الاسس الفكرية والأهداف العملية . سلسلة كتاب قضايا فكرية ، الكتاب الثامن ، أكتوبر ١٩٨٩ . ص ٥ .
- (٦) بخصوص التمييز بين أنماط التدين الإسلامى الشائعة فى المجتمع المصرى يمكن الرجوع إلى :
- أحمد زايد ، الإسلام وتناقضات الحداثة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد ٣١ ، العدد الأول يناير ١٩٩٤ . ص ص ٤١-٧٣ .
- عصام فوزي ، أنماط التدين في مصر ، مدخل لفهم التفكير الشعبي حول الدين ، في : إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرية الشعبية في مصر ، بحوث مناقشات الندوة المهداة إلى أحمد صادق سعد ، ٣-٥ مايو ١٩٩٠ ، مؤسسة عييال للدراسات والنشر ، قبرص ، الطبعة الاولى ١٩٩٢ . ص ٢١٩ .
- (٧) انظر التحليل الذى قدمه حليم بركات للدين الرسمى المؤسسى فى المجتمعات العربية ومن بينها مصر فى العمل الموسوعى :
- حليم بركات ، المجتمع العربى فى القرن العشرين ، بحث فى تغير الأحوال والعلاقات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠ . ص ص ٤٤٧-٤٤٩ .
- محمد سعيد طالب ، الدولة والدين ، الاهالى للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٧ .
- Pieter Hendrik Vrijhof and Jacques Waardenburg ,Official and Popular Religion . Analysis of a

theme for Religious Studies ، Moutan Publishers ،
The Hague Paris ، New York pp. 352-353

(٨) سبق أن قدم الباحث تحليلا سوسيوولوجيا للحركات السياسية
الإسلامية في المجتمع المصري على صعيدي الفكر
والممارسة خلال الفترة من مطلع السبعينيات وحتى منتصف
التسعينيات من القرن العشرين راجع:

- عبد الله شلبي ، الدين والصراع الاجتماعي في مصر
(١٩٧٠ - ١٩٨٥) سلسلة كتاب الأهالي رقم ٦٧ ، حزب
التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

- _____ ، عنف المقهور . جدلية القهر
والعنف السياسي الديني في المجتمع المصري خلال العقد
التاسع من القرن العشرين ، رامتان للنشر والتوزيع ،
الإسكندرية ، ٢٠٠١ . وانظر أيضا :

- نبيل شرف الدين ، أمراء ومواطنون ، رصد لظاهرة
الإسلام الحركي في مصر خلال عقد التسعينيات ، مكتبة
مدبولي ، القاهرة الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ .

The Ideologization of Islam in ، - Ali Morad
in A.S. Cudsi and ، the Contemporary Muslim world
CRoom ، Islan and Powr ، Ali E.H.D essouhi (ed)
London 1981.pp-47-67 . ، Helm

(٩) راجع :

- حلیم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مصدر سابق ،
ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

- عصام فوزي أنماط التدين في مصدر سابق ، ٢٢٦ - ٢٣١ .

- Pieter Hemdrik Vrijhof and Jacques
Official and Popular Relioion Op . ، Waardenburg
PP . 342-344 ، Cit .

- (١٠) بخصوص تجانس ووحدة التدين الشعبي المصري في ماهيته وعلى صعيد الممارسة انظر:
- حسن حنفي ، الدين والثقافة السياسية في الوطن العربي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ . ص ٧٨-٧٩ .
 - (١١) راجع :
 - حلیم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص ص ٤٤٩-٤٥٢ .
 - عصام فوزي انماط التدين في مصر مصدر سابق ص ص ٢٣٠-٢٤٢ .
 - (١٢) : من الاعمال الرائدة التي رصدت هذا الاستخدام للتدين الشعبي في المجتمع المصري :
 - محمد الجوهري ، علم الفولكلور الجزء الثاني : دراسة المعتقدات الشعبية ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠ ، ص ص ٨١ - ٩٣ .
 - سيد عويس ، من ملامح المجتمع المصري المعاصر : ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٥ .
 - حلیم بركات ، المجتمع المعاصر ، مصدر سابق ، ص ص ٤٥٣ - ٤٥٩ .
 - (١٣) راجع بخصوص الدور التاريخي للطرق الصوفية الإسلامية عبر التاريخ الوسيط والحديث والمعاصر :
 - Pieter Hendrik Vrijhof And Jacques Waardenburg Official And Popular Religion Op cit p p 349 - 352 .
 - عصام فوزي أنماط التدين في مصر ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

- أحمد صادق سعد ، تاريخ مصر الاقصادى الاجتماعى ، دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٩ ، ص ص ٣٠٤ - ٣١٣ .
- عامر النجار ، الطرق الصوفية فى مصر نشأتها ونظمها وروادها ، مصدر سابق .
- (١٤) حول تأويل وجود واستمرارية وفعالية التدين الإسلامى الشعبى فى مصر والعالم الإسلامى يمكن الرجوع إلى :
- مهدى عامل ، أزمة الحضارة العربية ام أزمة البورجوازيات العربية ، دار الفاربى ، بيروت ١٩٧٤ ص ص ١٨٧ - ١٩٣
- سمير امين ، أزمة المجتمع العربى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ص ص ١٢٥ - ١٣١ .
- (١٥) راجع بشأن مفهوم الفقر النسبى والمطلق وكيفية قياسه والملاح الرئيسة لتوزيع الفقر فى حضر مصر وآليات إنتاج الفقر وإعادة إنتاجه يمكن الرجوع الى :
- عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص ٥٠-٤٠ .
- جاك لوب ، العالم الثالث تحديات البقاء ، ترجمة : أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة ، العدد ١٠٤ ، الكويت ١٩٨٦ ، ص ص ٢٠٤-٢٣٣ .
- الن ب.درننج ، الفقر والبيئة : الحد من دوامة الفقر ، ترجمة : محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٩١ ، ص ١٠ .
- (١٦) انظر بشأن التحديد الإجرائى للفقر وحصر مؤشرات الواقعية:
- عادل الجيار ، أساسيات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، العدد ٥٥ ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٣

- كريمة كريم ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، يونيه ١٩٩٤ ، ص ص ١٧ - ٢٦ .
- هبة الليثي ، مسألة توزيع الدخل في مصر وخصائص الفقر في مصر ، بحث مقدم إلى ندوة القمة الاجتماعية ، الأبعاد الدولية والأقليمية والمحلية ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية بالتعاون مع اللجنة القومية المصرية للمنظمات غير الحكومية ، ١٠ أبريل ١٩٩٥ ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ٣-٥
- (١٧) راجع :
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم ١٩٩٩ مصدر سابق .
- كريمة كريم ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر ص ص ١٧-١٨ ، ص ص ٢٥-٢٦ .
- (١٨) راجع بشأن الأزمه وأبعادها وتطورها :
- فاروق عبد الحليم شنوبر و على عبد العزيز سليمان ، ملاحظات حول الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وأثاره التوزيعية ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعه القاهرة ١٩٩٢ .
- جلال عبد الله معوض ، الإصلاح الاقتصادي في مصر ، الآثار الاجتماعية والسياسية ندوه شركاء التنمية مركز بحوث ودراسات الدول النامية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعه القاهرة ٢٦ يونيه ١٩٩٥ .
- (١٩) راجع :

Maustafha k. Alsayyid And Alia Almahdy
Structural Adjustment And The Fight Against
Poverty The Egyptian Case A paper presented Luy

The Center Of Denveloping cauntrirs Studirs of
Cairo University to The NGO.S Fowrm Of the U.N
Canfermce An Soila Development 1995 Pd 3-4

(٢٠) راجع :

- سهير لطفى ، عثمان محمد عثمان ، عبد الباسط عبد المعطى
(إشراف) ، عبد الباسط عبد المعطى ، محمود الكردى
(تحرير) ، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعى ، الواقع
والتطلعات ، دراسة مسحوبة بالعينة ، المركز القومى
للبحوث الاجتماعيه والجناثية ومعهد التخطيط القومى
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، القاهرة ٢٠٠٠ .

- الأهرام : عرض المؤشرات بحث الدخل والإنفاق
والاستهلاك للأسرة المصرية ١٩٩٦/٩٥ ، ١٥ يوليو
١٩٩٧ ص ١٥ .

(٢١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام
للسكان والإسكان ١٩٩٩ ، النتائج النهائية خصائص السكان ،
إجمالى الجمهورية ، مصدر سابق .

(٢٢) راجع :

- سهير لطفى ، عثمان محمد عثمان ، عبد الباسط عبد
المعطى (إشراف) عبد الباسط عبد المعطى ، محمود الكردى
(تحرير) ، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعى الواقع
والتطلعات ، مصدر سابق .

(٢٣) راجع :

- الزواوى بغوره ، مفهوم الخطاب فى فلسفة ميشيل فوكو ،
المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ص ص ٨٧ -
٩٥

- محمد حافظ دياب ، سيد قطب : الخطاب والأيدولوجيا ، دار
الثقافة الجديدة ، القاهرة الطبعة الاولى ١٩٨٧ .

- ميشيل تومبسون وآخرون ، نظرية الثقافة . عالم المعرفة ، العدد ٢٢٣ ، الكويت ، ص ص ٣١ - ٣٥
- أحمد أبو زيد ، رؤية العالم : دليل العمل الميداني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ١٩٩٣ ص ٦ .
- أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري ، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع ، دبي ١٩٩٢ .
(٢٤) راجع :
- محمود عودة ، التكيف والمقاومة : الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- (٢٥) سمير فياض ، الأستمرارية والإنقطاع : رؤية جمال حمدان عن الاصاله والمعاصرة ، منتدى ابن رشد القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- (٢٦) عادل حموده ، النكتة السياسية ، كيف يسخر المصريون من حكاهم ؟ الفرسان للنشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، يناير ٢٠٠٣ .